- دعم السلع

١٩٥٨٢

دراسات لالغاء «دعم» السلع
بما يضمن عدم تأثر محدودى الدخل

علم مندوب « الاهرام » ان موضوع الغاء الدعم بالنسبة لبعض السلع ، سوف يبحث بالتفصيل فى الاجتماعات القادمة لمجلس الوزراء واللجنة العليا للتخطيط ، وذلك وفقا لدراسات مكثفة حول التكاليف المالية التى ترهق الميزانية من ناحية ، والاثار الاجتماعية لعملية الغاء الدعم على بعض السلع ، وبالتالى مدى ارتفاع أسعارها من ناحية اخرى •

ومن المعروف ان الضمان الاساسى قبل أى الغاء لاعانات اى سلعة هو عدم تأثر محدودى الدخل على الاطلاق من ذلك •

وكانت لجنة الخطة والميزانية بمجلس الشعب قد اقترحت الغاء الدعم لبعض انواع السلع كالدقيق الفاخر والسكر الحر والزيت الحر والغزل ، مما يوفر للميزانية حوالى ١٤١ مليون جنيه ، كما اقترحت اللجنة فى الوقت نفسه برنامجا لانفاق هذه المبالغ كالعلاوات والاسكان الشعبى وتوفير السلع الغذائية والضرورية فى الاسواق

وعلم « المندوب » ان الاتجاه فى الحكومة هو بالفعل الغاء الدعم على بعض السلع ، ولكن عملية الاختيار لم تتم حتى الان ، وسيتم تحديدها على أساس وضع المعايير الصحيحة لتحديد الطبقات محدودة الدخل ، وحتى لا تذهب الاعانات الى ذوى الدخول المرتفعة ممن يستطيعون شراء السلع بأسعار تكلفتها دون اية مشقة •

الأهرام
المصدر: الاهـــرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات التاريخ : ٣ / ١ / ١٩٧٦

الغاء الدعم المالى لن يرفع أســعار الدقيق الفاخر والسكر الحر

دراســات وزارة التموين تؤكد :

قصر الغاء الدعم على الحلوى

ارتفاع الســعر يقتصر على الزيت الحــر

علم مندوب « الاهرام » الخاص ان الدراســات التى أجرتهــا وزارة التموين بشأن الغــاء « الدعم » لبعض السلع الغــذائية قد أســفرت حتى الآن عن عــدد من النتائج الهامة فى مقدمتها :

(١) ان الغــاء الدعم للسكر الحر لن يزيد من سعره ، اذ تبين ان أسعار السكر فى الاسواق العالمية قد انخفضت فى الاشــهر الاخيرة ممــا يسمح ببيعه بسعر قريب من الســعر الحــالى •

(٢) ان الغــاء الدعم بالنســبة للدقيق الفاخر سيتيح لبعض التجــار فرصة الاثراء الفاحش ، حيث سيقومون « بنخل » الدقيق العادى وبيعه بأسعار الدقيق الفاخر •

١٩٥٨٤

كما أن الدراسة أثبتت ان معظم مستهلكى الخبز « الفينو » من عامة الشعب ، الذين يجب أن يتمتعوا بالدعم ، بينما يمكن قصر الالغاء على الدقيق المخصص للحلوى و « الجاتوه » .

(٣) ان الغاء الدعم بالنسبة للزيت سيرفع أسعاره فى الاسواق خاصة وان وزارة التموين قامت بتجربة لاستخدام زيت فول الصويا ولكن الجماهير فى مصر لم تستسغ رائحته .

ارتفاع سعر الزيت الحر

وقد أكدت الدراسات أن متوسط سعر بيع السكر فى الاسواق العالمية يتراوح الان بين ٢٢ و٢٣ قرشا مما يتاح معه استيراد واستمرار بيعه حرا بنفس السعر الحالى وهو ٢٥ قرشا للكيلو . فى حين سيستمر بيع سكر البطاقات بعشرة قروش للكيلو ، وتتحمل الدولة مبالغ كبيرة .

أما بالنسبة للزيت فانه فى حالة الغاء الدعم سترتفع اسعاره وذلك نتيجة لارتفاع اسعار زيت بذرة القطن فى الاسواق العالمية .

الخبز الأفرنجى ليس « كماليات »

اما الدراسات الخاصة بالغاء الدعم الذى تتحمله الحكومة لبيع الدقيق الفاخر فقد أسفرت عن أن الغاء الدعم وبيع الدقيق حرا على أساس أسعاره المرتفعة فى الاسواق العالمية ستترتب عليه عملية استغلال غريبة فى الدقيق البلدى الذى تتحمل الحكومة مبالغ كبيرة لبيعه بالاسعار الحالية ، اذ سيقوم بعض التجار « بنخل » الدقيق البلدى وبيعه باسعار الدقيق الفاخر المرتفعة مع بيع الردة الناتجة عن ذلك باسعار مرتفعة أيضا .

ويرى المختصون فى وزارة التموين انه لا يمكن اعتبار الدقيق الفاخر أو الخبز الافرنجى من السلع الفاخرة أو الكمالية اذ يقبل الشعب على استخدامه

رسم على دقيق الحلوى والجاتوه

ويجرى البحث الان فى تنفيذ اقتراح لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب — فيما يتعلق بالدقيق الفاخر — على أساس حصر استهلاك مصانع الحلويات والجاتوه وفرض رسم على حصص الدقيق التى تستخدمها يمثل الفرق الذى تتحمله الحكومة .. مع ابقاء الخبز الافرنجى بسعره الحالى .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٥ / ٤ / ١٩٧٦

ممدوح سالم يبحث :

توفير السلع للقرى والأحياء الشعبية
توجيه الدعم لخفض الأسعار لمحدودى الدخل

عقد السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء أمس اجتماعا هاما مع ٩ وزراء لبحث الموقف التموينى وتوفير السلع الاساسية خاصة فى القرى والاحياء الشعبية وضمان عدالة توزيعها . وقد تناول البحث فى الاجتماع الموضوعات التالية : —

اولا : الدعم الخاص ببعض السلع التموينية الاساسية وكيفية اسهامه فى خفض الاسعار بالنسبه لمحدودى الدخل

ثانيا : توفير السلع بالاسعار الحرة للسائحين والاجانب الذين يقومون بزيارة البلاد .

ثالثا : التنسيق بين وزارات الزراعة والصناعة والتجارة والتموين لتوفير الانتاج وتفادى أية اختناقات فى السلع الزراعية أو الصناعية .

رابعا : توفير الاسماك من الانتاج المحلى أو عن طريق الاستيراد .

خامسا : توفير المخازن والثلاجات لحفظ المواد التموينية لتفادى مشكلات التخزين .

واستعرض السيد ممدوح سالم فى هذا الاجتماع مع الوزراء المختصين ، الجوانب المختلفة للموقف التموينى ، والاختناقات التى يتعرض لها ونظم توزيع السلع بمختلف المحافظات .

وقد كلف رئيس الوزراء وزراء التجارة والتموين والزراعة والصناعة والرى باستكمال الدراسة الخاصة بموضوع دعم السلع والسياسة السعرية ونظم التوزيع وعرض نتائج هذه الدراسة غدا الثلاثاء .

وحضر الاجتماع وزراء الحكم المحلى والداخلية والمالية والتجارة والتموين ، والصناعة والزراعة والرى والتخطيط والدولة لشئون مجلس الوزراء ووزير الدولة للزراعة . كما حضره محافظو القاهرة والاسكندرية والجيزة ووكلاء وزارة التموين المختصون بها .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٤ / ٤ / ١٩٧٦

اعــادة دراســة دعم الســلع لتــوفير ١٠٠ مليون جنيــه

اقــتراح بســحب بطــاقات التمــوين من أصــحاب الدخــول الـكبيرة

الغاء الدعم لمصانع الحلوى والفنادق

تبحث اللجنة العليا للتخطيط فى جلسة خاصة تعقدها يوم الثلاثاء القادم برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء ، وسـائل تحقيق وفـر فى الدعم الذى تتحمله الدولة للسلع الاستهلاكية بنحو ١٠٠ مليون جنيه ، مع عدم المساس فى ذلك باصحاب الدخول المحـدودة والمعروف ان قيمة الدعم تصـل الى ٦٥٠ مليون جنيه .

وعلم مندوب « الاهرام » ان من اهم البدائل المطروحة لتحقيق هذه الصيغة :

(١) سحب البطـاقات التموينية من أصحاب الدخول (الكبيرة) ، وتعميم نظام السعرين بالنسبة لجميع السلع المعلنة واخراج انواع معينة من قائمة السلع التى تعيفها الدولة .

ويتضمن الاقتراح بحثا حول مقياس « محدودى الدخل » الذين تبقى معهم بطاقات التموين و « اصحاب الدخول الكبيرة » الذين تسحب بطاقاتهم ؛ ويقضى هذا البحث بالاسترشاد بحد الاعفاء من ضريبة الايراد العام .. فيصبح « محدود الدخل » هو من يتمتع بالاعفاء من ضريبة الايراد العام ، أما من يخضع لهـذه الضريبة فلا تدفع له الدولة دعما .

وهناك رأى يعارض هذا الاتجـاه باعتبار انه ستكون هناك تفرقة فى معاملة المواطنين ، خاصة وانه من غير المعقول ان يمنع من لا يدفـع ضرائب للدولة بالدعم ، بينما من يدفع الضريبة تعاقبه الدولة وتحرمه من الدعم !

(٢) الغاء كل انواع الدعم للسـلع الاستهلاكية وبالتالى الغاء البطاقات ، وتوجيه المبالغ التى تتحملها الدولة ؛ لتصرف كاعانات غلاء وعلاوات للعاملين فى الدولة والقطاع العام .

ويعارض رأى آخر هذا الاتجاه باعتبار ان المستفيدين من الدعم ليسوا الموظفين والعاملين فقط ، وانما أيضا صـغار المهنيـين والحرفيـين وكذلك أصحاب المعاشات الذين سيضارون من الغاء الدعم دون اعانتهم .

(٣) ابقاء البطاقة التموينية بالنسبة للسلع والمقررات التى تباع فعلا بالاسعار المعلنة مثل السكر والشاى المعان ، أما باقى المقررات التى تباع بالسعر الحر ، فتخرج من البطاقة ويترك شراؤها بسعر السوق الحرة .

(٤) ابقاء الدعم على جميع السـلع التموينية ، مع قصر الغاء الدعم على السلع الاخرى مثل الشـحوم النباتية والسماد والادوية وغيرها .

وقد استقرت جميع الاراء على عدد من المبادىء للاخذ بها فى مقدمتها :

- رفع الدعم عن العلاوة الطحينية ، وعن السكر الذى يصرف لمصانع الحلوى
- الغاء الدعم عن السلع التموينية التى تحصل عليها الفنادق .
- تطبيق توزيع بعض السلع بالحصة فى البطاقة مثل اللحـوم والدواجن . وستبدأ التجربة فى القـاهرة تمهيدا لتعميم التجربة فى حالة نجاحها .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٨ / ٤ / ١٩٧٦

ممدوح سالم قدم التقرير للرئيس أمس وضمنه نتائج دراسة توحيد الدعم لعدد من السلع

اجراءات لصالح محدودى الدخل والحد من ارتفاع الأسعار

استقبل الرئيس انور السادات بالاسماعيلية امس السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء الذى عرض على الرئيس ابعاد الموقف الاقتصادى والمالى ونتائج الدراسات التى تمت مع ممثلى الهيئات الدولية فى هذا الشان .

واوضح رئيس الوزراء المؤشرات الايجابية التى اسفرت عنها هذه الدراسات ، كما عرض الموقف التموينى ونتائج الدراسات التى تمت بشان توحيد الدعم الحكومى المقرر لبعض السلع لصالح الطبقات المحدودة الدخل ؛ وكذلك الاجراءات التى اتخذتها الحكومة لضمان توفير السلع الضرورية والحد من ارتفاع الاسعار .

وقد استمع الرئيس أيضا الى نتائج الدراسات التى انتهت بشأن التشريعات الضريبية ، واوضح رئيس الوزراء الخطوط والسياسات العامة التى تحكم تطوير هذه التشريعات ، والتى تستهدف تحقيق العدل الاجتماعى وتأكيد العدالة فى تحمل الاعباء والوصول الى حق الدولة من الفئات القادرة لصالح الفئات محدودة الدخل التى تستهدف هذه التشريعات أيضا التخفيف عنها من خلال رفع حد الاعفاء .

وذكر رئيس الوزراء ان هذه الدراسات انتهت ، وانها ستعرض على مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاحد القادم ، تمهيدا لاحالتها الى مجلس الشعب .

وقد عرض رئيس الوزراء فى هذا الاجتماع ايضا الاجراءات التى تمت فى مجال تحقيق توجيهات الرئيس السادات بشان مد مظلة التامينات الاجتماعية الى كل مصرى وكل مصرية على ارض الوطن وتحسين المعاشات . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٧٦/٤/٢٨

تقرير للرئيس السادات عن أبعاد الموقف الاقتصادى وتوفير السلع الضرورية

ممدوح سالم قدم التقرير للرئيس أمس وضمنه نتائج دراسة توحيد الدعم لعدد من السلع

اجراءات لصالح محدودى الدخل والحد من ارتفاع الأسعار

استقبل الرئيس أنور السادات بالاسماعيلية امس السيد ممدوح سالم رئيس مجلس الوزراء الذى عرض على الرئيس أبعاد الموقف الاقتصادى والمالى ونتائج الدراسات التى تمت مع ممثلى الهيئات الدولية فى هذا الشأن ٠

وأوضح رئيس الوزراء المؤشرات الايجابية التىاسفرت عنها هذه الدراسات ، كما عرض الموقف التموينى ونتائج الدراسات التى تمت بشأن توحيدالدعم الحكومى المقرر لبعض السلع لصالح الطبقات المحدودة الدخل ، وكذلك الاجراءات التىإتخذتها الحكومة لضمان توفير السلع الضرورية والحد من ارتفاع الاسعار ٠

وقد استمع الرئيس ايضا الى نتائج الدراسات التى انتهت بشأن التشريعات الضريبية ،واوضح رئيس الوزراء الخطوط والسياسات العامة التى تحكم تطوير هذه التشريعات ، والتى تستهدف تحقيق العدل الاجتماعى وتأكيد العدالة فى تحمل الاعباء والوصول الى حق الدولة من الفئات القادرة لصالح الفئات محدودة الدخل التى تستهدف هذه التشريعات ايضا التخفيف عنها من خلال رفع حد الاعفاء .

وذكر رئيس الوزراء ان هذه الدراسات انتهت ، وانها ستعرض على مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاحد القادم ، تمهيدا لاحالتها الى مجلس الشعب .

وقد عرض رئيس الوزراء فى هذا الاجتماع ايضا الاجراءات التى تمت فى مجال تحقيق توجيهات الرئيس السادات بشأن مد مظلة التأمينات الاجتماعية الى كل مصرى وكل مصرية على أرض الوطن وتحسين المعاشات . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢٩ / ٤ / ١٩٧٦

٤ مبادىء لترشيد دعم السلع

الدعم مستمر للخبز والأقمشة والمواصلات

انتهت اللجنة العليا للتخطيط فى اجتماعها أمس برئاسة السيد ممدوح سالم رئيس الوزراء الى اقرار ٤ مبادىء بشأن ترشيد الاعانات المقررة لدعم بعض السلع والخدمات والتى بلغت فى الموازنة الحالية ٥١١ مليون جنيه وهى :

① الابقاء على دعم السلع الاساسية من مواد غذائية ومنتجات شعبية وخدمات جماهيرية وفى مقدمتها الخبز المصنوع من الدقيق البلدى والسلع التموينية المدرجة فى البطاقات والمنسوجات الشعبية واجور المواصلات .

② ضمان عدم اساءة استخدام الاعانة المقررة لبعض السلع فى غير الاهداف المخصصة لها .

③ ضمان عدم تسرب الاعانات المقررة الى الفئات القادرة او لانتاج سلع كمالية .

④ ضمان تحقيق استقرار المستوى العام للاسعار ودراسة اثر الاحلال والتكامل بين السلع وما يترتب على تعديل اسعار بعضها من التاثير على الطلب على السلع البديلة والمكملة .

وصرح الدكتور جمال العطيفى وزير الثقافة والاعلام بأنه فى ضوء هذه المبادىء استعرضت اللجنة الاعانات المختلفة وما يمكن رفعه منها بما يصل الى وفر يقدر بحوالى ٢٠٪ منها على أن تقوم الوزارات المعنية باجراء الدراسات التفصيلية وعرضها على مجلس الوزراء فى اجتماعه يوم الاحد القادم .

واضاف الدكتور العطيفى بأن ترشيد الاعانات هو جزء من الاجراءات التى التزمت بها الحكومة لضغط الانفاق الحكومى والحد من الاستهلاك الترفى

وذلك توصلا للحد من التضخم ومن العجز في ميزان المدفوعات وتثبيت الاسعار .

واضاف أن الدولة قد تحملت خلال هذا العام في سبيل التخفيف على المواطنين — خاصة محدودي الدخل ٢٠٠ مليون جنيه منها ٧٠ مليونا للاصلاح الوظيفي و٢٥ مليونا قيمة اعانة غلاء للعاملين من محدودي الاجر و ٢٢ مليونا لعدم استقطاع العلاوات من اعانة الغلاء و٧٠ مليون جنيه زيادة في اسعار المحاصيل الزراعية ، بالاضافة الى ما تحملته الدولة نتيجة مد مظلة التأمينات الاجتماعية الى فئات لم تكن مستفيدة منها

وقال ان الاجراءات التي بدأت الحكومة في اتخاذها لترشيد الاعانات يقصد بها تصحيح الوضع الاقتصادي

وكان رئيس الوزراء قد بدأ الاجتماع بكلمة رثاء للمستشار المرحوم عادل يونس وزير العدل الذي كان عضوا باللجنة والذي وصفه بأنه كان قاضيا حكيما وعادلا يتحلى بخلق قويم وانه ادى للعدالة خدمات ستظل البلاد تذكرها له .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ٧ / ٥ / ١٩٧٦

ابقـاء كميات السـلع وأسـعارها المقـررة بالبطـاقات الغاء الدعم على بعض السـلع الكمالية يوفر ١٢٥ مليـون جنيه

أصـدر الرئيس أنور السـادات قراراجمهوريا يقضى بعـدم اسـتهلاك المتبقى للعاملين فى الحكومة والقطاع العام من اعانة غـلاء المعيشـة السابق تقريرها فى مايو ١٩٧٥ من العلاوة الدورية المستحقة فى عـام ١٩٧٦ · ويقضى القـانون بأن تقوم وزارة المـالية باصـدار التعليمات التنفيذية لهـذا القرار ·

وتقرر ان تمنح اعانة غـلاء المعيشـة والزيـادة التى قررهـا الرئيس انـور السـادات لجميع العـاملين فى الدولة الدائمين المدرجين على فئات والمؤقتين ، والمعينين بمـكافآت شـاملة وباليومية ، بالفئـات المقررة على بداية ربط الفئـة الوظيفية ، أو من تاريخ بداية التعيين .

وصرح الدكتور احمد ابو اسماعيل وزير المالية بانه بالنسبة للعاملين المعينين على غير فئة وظيفية فيـكون الحساب على أساس الاجر الاساسي ، فاذا كان الاجر يقع بين فئتين وظيفيتين يمنح الاعانة على أساس النسبة المقررة للفئة الادنى ولا تعدل اعانة غلاء المعيشة الا فى حالة تعديل الحالة الاجتماعيـة وذلك اعتبارا من اول الشهر التالى لتغييـر الحالة الاجتماعية .

وقد أحالت الحكومة الى مجلس الشعب القرار الخاص بزيادة اعانة الغلاء بنسبة ٤٠٪ · وقد رأت وزارة المالية أن الاسلم من الوجهة الدستورية استصدار قانون ينظم احكام منح غلاء المعيشـة ، على أسـاس أن اعانة الغلاء مرتب .

وكانت هناك وجهة نظر اخرى أيدتها وزارة المالية ، هى أن الاعانة تعتبر فى حكم البدلات المفوض فى تحديدها رئيس الجمهورية · وحـسـما لهـذا الخلاف واستقرارا للاوضـاع ، رئى اسـتصدار تعديل نسبة اعانة الغلاء بقانون .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أن مجلس الوزراء قد وافق على الغـاء الدعم بالنسبة لبعض السلع والغاء جزء منه على بعض السلع الاخرى ، ويبلغ الوفر الناتج عن الغاء الدعم على جميع السلع المقترحة ١٢٥ مليون جنيه ، وسيستخدم هذا الوفر فى تغطية تكاليف قرارات الاصـلاح الاجتماعى التى يتم اتخاذها أولا بأول للتيسير على الطبقات الكادحة من جهة ، وكذلك للسير فى تنفيذ برنامج الاصلاح الاقتصادى بتخفيف العجز فى الميزانية واعادة الاستقرار والتوازن فى ميزان المدفوعات والاقتصاد القومى من جهة اخرى . وقد استقرت وجهات النظر على :

(١) الابقاء على الكميات الموجودة فى البطاقات لجميع المواطنين باعتبارها حدا ادنى ، وكذلك الابقاء على اسعارها كما هى ، وعدم المساس بسعر ووزن الخبز

(٢) الغاء الدعم فى الدواجن المجمدة واللحوم المذبوحة التى ستوفر حوالى ١٠ ملايين جنيه .

(٣) الغاء الدعم على الحلاوة الطحينية وسيوفر حوالى ١٤ مليون جنيه ، باعتبار أن هذه الاموال لا يستفيد منها المستهلك مباشرة ، حيث أن غالبية المصانع تبيع بالاسعار التى تحددها رغم أن اصحابها يستفيدون من الدعم المقدم من الحكومة.

أما السلع الاخرى التى ستعلن قريبا فقد روعى الا يكون من نتيجة الغاء الدعم أو جزء منه منها أى آثار مباشرة على أسعار السلع التى تستهلكها الغالبية .

وسيساعد تنفيذ سياسة الاصـلاح الاقتصادى والاجتماعى على اسـتعادة الثقة بالموقف المالى والاقتصادى فى مصر وتدفق الاموال من الخارج ·

١٩٥٩٣

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ١٨ / ٨ / ١٩٧٧

قرارات هــامة لزيادة

الدخــول الصغيرة والغاء

الدعم عن بعض الســـلع

الاتجاه الى زيادة الدخــول الصغيرة بنســبة ٦٠٪ وصرف شــهرين مكافأة ســنوية على ٤ دفعات

تمويل اعتمادات الزيادة من الغــاء دعم بعض السلع

عدم المساس برغيف العيش والابقاء على دعمه

رئيس الوزراء يبــدأ فى الاســبوع القــادم دراســات واســعة لتحديد مجمــوعة من الاختيــارات تطــرح لمناقشــة واســعة فى جميــع القــواعد الشــعبية

علم ابراهيم نافــع المحرر الاقتصادى للاهرام أن الســيد ممدوح ســالم رئيس الوزراء سوف يعقد اجتماعا خلال الاسبوع القادم لبحث الدراسة المقدمة بالتعاون مع السيد وزير التخطيط عن اسس رفع أجور العاملين محدودى الدخل وتمويل ذلك طريق الغــاء الدعــم عن بعض الســلع •ويحضر هذا الاجتمــاع اعضــاء المجموعة الاقتصادية برئاســة الدكتور عبد المنعــم القيســونى نائب رئيس الوزراء للشــئون المالية والاقتصادية ووزير الصناعة والزراعة وسكرتيرو حزب مصر العربى الاشتراكى •

وعلم المحــرر أن الاسس التى ســيتم اختيارها سوف تطرح للمناقشة على جميع القواعــد الشــعبية والهيئات البرلمانية ،تمهيدا لاتخاذ القرارات النهائية فى ضوء هذه المناقشات •

كما علم «المحرر» ان من بين الدراسات المطروحة امام الحكومة ما يلى :

① ان يتم رفع او زيادة الدخــــول الصغيرة بنسبة قد تصل الى ٦٠٪ . وذلك بزيادة الحد الادنى للاجور من ١٢ جنيها الى ١٨ جنيها . وذلك بهدف توفير حياة معقولة للاسر ذات الدخول المحدودة، ولتعويض ما قد يترتب على الغاء الدعم من الزيادة فى الاسعار .

② بالنسبة لذوى الدخــول الصغيرة وهى التى يقل دخلها عن ٥٠٠ جنيه سنويا يتم صرف ما يعادل نصف شهر فى ٤ مناسبات سنوية . وقد اقترح لهــا شهر رمضان والعيــد الصغــير والعيد الكبير وموسم افتتاح المدارس . هذه المبــالغ المصروفة تعوض نصيب الفرد من الدعم الذى تتحمله الحكومة والذى لا يزيد على ٣ جنيهات شهريا باى حال .

③ ان يشمل التطبيق جميع الشرائح المختلفة من الجماهير العريضة بحيــث لا يقتصر ذلك على العــــاملين بالدولة والقطاع العام ، وانما يشمل صغــار الفلاحين والعمال الموسميين والفئـــات الاخرى ذات الدخل المحدود . واصحاب المعاشات .

④ انشاء صندوق مركزى لدعم بعض السلع فى حالات الضرورة .

وعلم « المحرر » ان الاهداف الرئيسية وراء دراسات الغاء الدعم عن بعــض السلع تتركز فيما يلى :

اولا : عدم المساس برغيف العيــش واستبعاده من اى مناقشة بالرغم من انه يكلف الدولة دعما يزيد على ٢٠٠ مليون جنيه سنويا .

ثانيا ، ان الدعم الذى يكلف ميزانية الدولة اموالا باهظة وصلت فى بعــض السنوات الى ٦٤٢ مليون جنيه وتتكلف حاليا حوالى ٤٠٧ ملايين جنيه كدعم مباشر خلاف الدعم غير المباشر الذى يقدر بضعف هذا الرقم يستفيد منها القادرون مع غير القادرين . وان الرأى استقر على ان يستفيد من هذا الدعم غير القادرين فقط .

ثالثا : انه لابد من اعادة توزيع الدخول على الهيكل الاجتمــاعى الموجــود فى مصر عن طريق تطبيق القوانين الضرائبية الجديدة على ذوى الدخول المرتفعة من جهة ، وزيادة الحدود الدنيــا للاجــور بالاضافة الى ايجاد نظام معقول للعلاوات والحوافز لذوى الدخول المحدودة لتوفير حياة معقولة لكل اسرة .

رابعا : أن مصر لا يمكن ان تتقــدم اقتصاديا واجتماعيا بدون اساس سليم

للهيكل الاقتصادى أو فى غياب الادارة الاقتصادية السليمة . لان حل المشكلة الاقتصادية المصرية هو باختصار مزيد من الانتاج الصناعى والزراعى وفى جميع القطاعات الاخرى التى يمكن ان تحقق الانطلاقة المنشودة القضاء على جميع مشاكل التنمية ومشاكل الخدمات المتدهورة فى مصر .

خامسا : انه لابد ان تحصل شركات القطاع العام على عائد اقتصادى لمنتجاتها يوفر لها السيولة والقدرات التى تمكن أولا وأخيرا من زيادة الانتاج ،لانها لا يمكنها الاستمرار فى العمل كوحدات اقتصادية اذا ما استمرت فى بيع منتجاتها بأسعار مفروضةعليها باستمرار فى الوقت الذى تتغير فيهظروف الاسعار العالمية وظروف الانتاج وعوامل السوق .

سادسا : ان التعويض العادل مقابل الغاء الدعم يحقق مزية تخفيف الاعباء على ذوى الدخول المحدودة من جهة ، وتحقيق التقدم الاقتصادى المنشود من جهة اخرى مما يعود ويقود المجتمع المصرى الى مجتمع الرفاهية والرخاء والذى يحتاج الى جهود كبيرة ومستمرةمن الحكومة ومن الشعب . □

زيـادات الأجـور والدخـول تمتـد الى ٨ر٦ مليـون أسرة

الزيادات تشـمل كل العاملين ومسـتحقى المعـاشات والفـلاحين

زيادة الدخول المحدودة ٦٠٪ وتعويض فرق الدعم للفئات الباقية

مناقشات واسـعة فى المجموعة الاقتصادية وحزب مصر والهيئة البرلمانية لدراسـة تعـويض العـاملين بعـد الغـاء دعم بعض السـلع

علم المحرر الاقتصادى للاهرام ان الدراسات الخاصـة بالاستراتيجية الجديدة للاجور والاسـعار التى سـيتم تمويلها عن طريق الغاء الدعم المباشر وغير المباشر عن بعض السلع ، سوف يبدأ بحثها فى اجتماع يعقد آخر الاسبوع برئاسة السيد ممدوح سـالم رئيس الوزراء مع المجموعة الاقتصادية ووزيرى الصناعة والزراعة وسكرتيرى حزب مصر .. وذلك تمهيداً لعرضها على مجلس الوزراء وطرحها بعد ذلك فى مناقشات اوسع واعم خلال الشهر القادم .

وعلم « المحرر » ان الدراسـات المبدئية قد راعت بالاضـافة الى الدخول الصغيرة . جميع الشرائح الاخرى العاملة فى المجتمع ، وان كانت قد اعطت محدودي الدخل الرعاية الاكبر لتحقيق عدالة توزيع الدخل القومى .. وذلك ان هذه الدراسـات اقترحت زيادة الحـد الادنى للاجور من ١٢ الى ١٨ جنيها ، بالاضافة الى صرف ما يعـادل نصف شهر فى ٤ مناسبات سنوية لذوى الدخول الصغيرة والتى يقل دخلها عن ٥٠٠ جنيه سنويا ، وبذلك تصل الزيادة الى حوالى ٦٠ ٪ لذوى الدخول المحدودة .

وفى الوقت نفسه اقترحت الدراسات ان تتدرج الزيادة فى الاجور للمستويات الاخرى ، وذلك تعويضـا عن الزيادات التى تطرأ على الاسـعار نتيجة الغـاء الدعم .

وعلم المحرر الاقتصادى للاهرام ان الدراسات التى تم وضـعها للشرائح المختلفة فى مصر قد اثبتت ان المجموع الكلى لجميع الفئات فى المجتمع تبلغ ٨ر٦ مليون اسرة اى حوالى ٣٨ مليون نسمة باعتبار ان متوسط الاسرة فى مصر ٤ر٤ نسمة يتم توزيعها وفقا لما يلى :

- ☐ العاملون بالمستوى الثالث بالجهاز الحكومى ويبلغ عددهم مليونا .
- ☐ العاملون بالمستوى الثالث فى القطاع العام ويبلغ عددهم ٩٠٠ الف .
- ☐ العاملون بالمستوى الثانى فى الحكومة ويبلغ عددهم ٦٢٠ الفا .

☐ العاملون بالمستوى الثانى فى القطاع العام ويبلغ عددهم ٢٦٠ الفا .

☐ صغار الملاك الزراعيين (اقل من ٣ افدنة) ويبلغ عددهم ٢ مليون و٤٠٠ الف .

☐ العمال الزراعيون ويبلغ عددهم مليونا .

☐ عمال القطاع الخاص بالقرب من المستويات فى الحدود الدنيا للاجور ، ويبلغ عددهم ٢٠٠ ألف .

☐ أرباب المعاشات ويبلغ عددهم ٦٠٠ الف .

☐ المستفيدون من الضمان الاجتماعى والمستحقون ويبلغ عددهم ١٠٠ الف .

☐ المستوى الاول فى الجهاز الحكومى ويبلغ عددهم ١٢٠ الفا ومجموع مرتباتهم حوالى ٩٥ مليون جنيه بمتوسط أجر قدره ٨٠٠ جنيه فى العام .

☐ المستوى الأول فى القطاع العام ويبلغ عددهم ٥٠ الفا ومجموع مرتباتهم حوالى ٤٨ مليون جنيه بمتوسط اجر قدره ٩٦٢ جنيها سنويا .

☐ الملاك الزراعيون (اكثر من ٣ افدنة) وعددهم حوالى ٨٠٠ الف ويبلغ العائد الذى يحصلون عليه حوالى ٤٠٠ مليون جنيه اى بمتوسط ٥٠٠ جنيه سنويا .

☐ المستوى الاعلى فى القطاع الخاص وعددهم ٧٥٠ الفا ويبلغ دخلهم حوالى ٥٩١ مليون جنيه أى بمتوسط دخل ٨٠٠ جنيه سنويا .

ومن المنتظر ان يعفى كل ما يضاف الى المرتبات تعويضا لالغاء الدعم من الضرائب .

وعلم « المحرر » انه ستتخذ فى الوقت نفسه اجراءات هامة للتحكم فى الاسعار بالاضافة الى دعم الدور الذى يلعبه القطاع العام عن طريق زيادة انتاجه المطروح فى الاسواق بأسعار اقتصادية معقولة .

وقد اكدت جميع الدراسات التى سيناقشها رئيس الوزراء فى جلسات متتابعة مع أعضاء المجموعة الاقتصادية ووزيرى الصناعة والزراعة وسكرتيرى حزب مصر ، تمهيدا لطرحها لمناقشات أوسع واعم ، عدة حقائق اساسية هى :

① أن تصحيح المسار الاقتصادى وتخفيض عجز الميزانية لا يجب على الاطلاق ان يكون على حساب الطبقات الكادحة .

② ان عملية الغاء الدعم من بعض السلع لا يجب النظر اليها على اساس انها مشكلة مالية فقط ، وانما هى مشكلة اجتماعية لابد من حلها من طريق العدالة فى توزيع الدخول .

③ انه لابد من التسليم من أن الدعم الذى يعطى للسلع الاستهلاكية والدعم المستتر الذى بلغ حوالى ٦٠٧ ملايين جنيه فى الميزانية الحالية لم يعد الوسيلة المثلى للتخفيف من اعباء المستحقين والطبقات الكادحة حيث ان معظمهم لايحصل على هذا الدعم كاملا وان كان يساء استخدامه احيانا ، ومع ذلك فان جزءا كبيرا منه يذهب لغير المستحقين والوسطاء

④ انه قد آن الاوان لتطوير العلاقة بين الشعب والحكومة ، وبالتالى فان الحكومة يجب ان تعامل الشعب المصرى على اساس انه شعب ناضج لا يحتاج

الى وصايه . فكل اسرة لابد ان تعلم دخلها النقدى بوضوح فتصرفه وفقا لاحتياجاتها فلا يصرف الدخل مقسما الى دعم عينى او فى شكل دعم استهلاكى .

⑤ انه من الممكن زيادة الاجور تعويضا عن الزيادة في الاسعار .

⑥ ان جميع البدائل والاقتراحات يمكن مناقشتها مناقشة موضوعية اساسيةولفترة طويلة، لتصدر القرارات اى قرارات ، لتحقيق التقدم الاقتصادي والرخاء الاجتماعى . □

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــــرام

التاريخ: ٢٠ / ٨ / ١٩٧٧

وفر ٣٩ مليون جنيه

من دعم السلع الاساسية

تحقق وفر في الاعتمادات المدرجة لدعم السلع الاساسية بلغ حوالى ٣٩ مليون جنيه ، وقد جاء هذا الوفر نتيجة هبوط الاسعار العالمية لبعض السلع كالقمح .

اعادة توزيــع موارد الدولة لصــالح أصـحاب الدخل المحدود

لجنــة التخطيـط العليــا تبحث فى اجتماعهــا القــادم زيـادة الاجــور زيـادة فعـالة لمواجهـــة الغــاء الدعم

عقد اجتماعي جديد يحدد أسس التعويض عن الدعم ويتكلف ٥٩١ مليون جنيه سنويا

- ٨٥ جنيها زيادة سـنوية لافراد المستويين الثانى والثالث بالاضافة الى راتب شـهرين كل عام
- دعم مالى مباشر لصغار الملاك يوازى تكلفة الغذاء والكساء بالاضافة الى رفع اسعار بعض المحاصيل
- رفــع الحد الادنى لعمال الزراعة والقطــاع الخاص الى ١٨ جنيهــا

تجتمع اللجنــه العليــا للتخطيط يوم الاثنين القــادم برئاســـة السـيد ممدوح ســالم رئيس الوزراء لبحث الاســتراتيجية الجديدة للاجور والاســعار ، في ضــوء الاســـلوب الذى اقترحتــه وزارة التخطيط فى شــكل تصـــور مبنى لالغاء الدعم وفقا لمبادىء أساسية اهمها :

① ان الدعم لم يعد الوسيلة المثلى لاعادة توزيع الدخل القومى .
② ان من الممكن زيادة الاجور زيــادة كبــيرة تزيد على تعويض ارتفاع الاسعار نتيجة تغيير سياسة الدعم .
③ ان الطبقات المستحقة هى وحدها التى ســوف تحظى بهــذه الزيادة الكبيرة ، مع دراسة تعويض بقية الفئات عن الغاء الدعم عن بعض السلع .
④ ان ذلك لابد ان يسير بالتوازى مع عمليــة تثبيت الاســعار والمراقبة الجدية والمؤثرة للاسواق .

وسوف يشكل رئيس الوزراء بعد ذلك لجنة لبحث هذا التصور بالتفصيل ، لكى يطرح للمناقشة على جميع المستويات المهنية والشعبية لادخال جميع التعديلات التى تحقق مبدا عدالة توزيع الدخــل القومى من جهة ، والاندفاع فى التنمية وتحقيق التقدم الاجتماعى والاقتصادى

من جهه اخرى .

وقد بلورت وزارة التخطيط المقترحات الجديدة في شكل عقد اجتماعى جديد بين الحكومة والشعب ، يتمثل فى ان تقوم الدولة باعادة توزيع مواردها لصالح الطبقات ذات الدخل المحدود ، وحرمان غير المستحقين لسياسة الدعم ، كما يستند العقد الجديد الى ان اصلاح المسار الاقتصادى لن يتاتى على حساب الطبقات الكادحة ، وان القطاع العام يجب ان يعطى فرصة للازدهار للحفاظ على المكاسب الاشتراكية .

ووفقا للتصور المبدئى المقترح يطبق العقد الاجتماعى الجديد على النحو التالى :

(١) بالنسبة للعاملين بالحكومة والقطاع العام فى المستويين الثالث والثاني وكذلك ارباب المعاشات الذين تقل معاشاتهم الشهرية عن ٣٠ جنيها ، ويبلغ عددهم نحو ٣٫٣٨٠ مليون عامل وموظف (الاسرة متوسط ٤٫٢ فرد) اقترحت زيادة قدرها ٨٥ جنيها سنويا ، اى نحو سبعة جنيهات شهريا ، لا تخصم منها الضرائب ، وتمثل هذه الزيادة نحو ٥٠ ٪ من مرتباتهم الشهرية .

وبالاضافة الى ذلك يصرف لهذه الفئة مرتب نصف شهر فى ٤ مناسبات .

(٢) بالنسبة لصغار الملاك الذين يملكون اقل من ثلاثة افدنة ويبلغ عددهم حوالى ٢٫١ مليون مالك ، اقترح زيادة دخولهم عن طريق بنك التسليف الزراعى عند اظهار شهادات الملكية وعند توريد السلع الزراعية فيصرف مبلغ ٢٩٫٥ جنيه للاسرة سنويا ، بالاضافة الى رفع اسعار المحاصيل الزراعية الاساسية .

(٣) بالنسبة للفئات التى لا يسهل التوصل اليها مباشرة ، مثل العمال الزراعيين وعمال القطاع الخاص ، يرفع الحد الادنى للاجور من ١٢ جنيها شهريا الى ١٨ جنيها .

(٤) تتولى الدولة زيادة موارد الضمان الاجتماعى وبنك ناصر بحوالى ١٥ مليون جنيه (قابلة للزيادة) ، لمواجهة حالات الطبقات المحتاجة والتى لم تقسمها الاجراءات السابقة .

وقد بلغ مجموع المبالغ المقترحة لزيادة الاجور لتعويض الغاء الدعم حوالى ٥٦١ مليون جنيه ، منها ٣٢٢ مليون جنيه للعاملين بالمستويين الثالث والثانى ، و ١٠٤ ملايين جنيه لصغار الملاك الزراعيين ، و ٢٥ مليون جنيه تكلفة الضمان الاجتماعى ببنك ناصر .. وذلك بخلاف النفقات التى سيتم تحديدها عند دراسة الفئات الاخرى التى سيقترح لها التعويض المناسب ، او الفئات التى لم تشملها هذه الدراسة المبدئية .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢١ / ١٠ / ١٩٧٧

القصـــة الكاملة لدعم السلع

٢٠٠٠ مليون جنيه تدفعها الدولة اعانات خلال خمس سنوات ؟ الإعانات بدأت منذ عام ٤٥ ثم أخذت فى الارتفــاع عــام ٦٩



لم تعد قضـــية الدعم مقصـــورة على المداولة داخل مكاتب المسئولين .. وانما تحولت الى مناقشـــة شـعبية .. لانها فى البداية والنهاية جزء من الحياة اليومية للناس .

والصـــفحة الاقتصـــادية ، وهى تطرح اليوم اولى دراساتها حول هذا الموضوع ، تبـــدأ بنقطة أســـاسية :

ما هى القصة الكاملة لدعم السلع ؟ .. متى بدأت ؟ .. والى أى نقطة وصلت اليها ؟ .. وما هى الحقيقة ثم تنتقل بنـــا المناقشــــة الى فكر الاحزاب الثلاثة .. اليمين ، واليسار والوسط .. لنعرف موقع الدعم على خريطة التفكير الحزبى ..

تحقيق :

اســـامة غيث

الاعانات تعني تدخل الدولة لاسباب اجتماعية لتقدير ثمن بيع مجموعة من السلع التي يستهلكها مجموع المواطنين ، اى عدد من السلع المسماة بالرئيسية والاستراتيجية ، مثل رغيف الخبز . وانبوبة البوتاجاز وتذكرة المواصلات ، ومثل الكيماويات اللازمة للزراعة والمبيدات اللازمة لمقاومة الآفات ، هذه المجموعة من السلع الرئيسية تتدخل الدولة لتحديد أسعارها لتكون في متناول الجميع .. والسبب في ذلك ان هذه المجموعة تمثل نسبة استهلاك مرتفعة لمجموع المواطنين وتستوعب جزءا كبيرا من دخل اصحاب الدخول المحدودة .

وتهدف الاعانات [الدعم] الى تحقيق أمرين :

١ ـ التخفيف من اعباء الطبقات المحدودة الدخل .

٢ ـ عدم ارتفاع اسعار بقية السلع في المجتمع ، باعتبار ان مجموع السلع الرئيسية يمثل مؤشرا هاما تقاس عليه بقية الاسعار .

وهناك أبعاد اقتصادية وسياسية واجتماعية لمشكلة الاعانات ، وذلك يحتم ان تعالج الامور بموضوعية حذرة وتفهم متكامل لمختلف الابعاد والجوانب للاوضاع الاجتماعية والاقتصادية !!

● المعالجة المطروحة الان تربط الغاء الدعم باصلاح اقتصادي شامل لمستويات الاجور بالقطاعين العام والخاص ، والقطاع الحكومي ، ويمتد ليشمل اصحاب المعاشات ، والغاء الدعم يعني ارتفاع ثمن السلعة ، اى انخفاض القوة الشرائية للدخول !!

والحل المقترح هو الغاء الاعانة وزيادة الدخل وخاصة بالنسبة لمحدودي الدخل ، **ولكن التساؤل الذي يطرحه المواطن مباشرة :**

● كم سأتحمل من زيادة نتيجة الغاء الدعم !!

● وكم سأحصل من زيادة نتيجة اصلاح هيكل الاجور !!

حتى يكون المواطن قانعا وراضيا ، يجب ان يشعر بأن ما يحصل عليه يساوي على الاقل ما يستعمله .. والكثيرون يتمنون ان يحصلوا على اكثر مما يستعملون ، وخاصة أصحاب الدخول المحدودة !!

ولكن متى بدأت قصة الاعانات السلعية ؟ !

يقول تقرير المجلس القومى للانتاج والشئون الاقتصادية أن الاعانات السلعية بدأت فى عام ١٩٤٥ وبلغت قيمتها ٢ مليون جنيه وكانت موجهة اساسا لدعم السلع التموينية الرئيسية

وتوضح الموازنة العامة للدولة أن الظهور الفعلى للاعانات السلعية بدأ منذ عام [٦٩ - ١٩٧٠] الذى بلغت قيمة الاعانات خلاله حوالى ٢٠ مليون جنيه ثم تضاعفت الى ٤٠ مليون جنيه فى عام [٧٠ - ١٩٧١] وارتفعت بعد ذلك الى ٥٧ مليون جنيه فى عام [٧١ - ٧٢] ثم واصلت الارتفاع بعد ذلك .

وحتى تتضح حقيقة السلع التى تتجه اليها سياسة الدعم يجب أن نستعرض قيمة الدعم الذى يوجه لكل سلعة من السلع الرئيسية والتى تعتبر سلعة استهلاك اساسية للقاعدة العريضة من المواطنين وخاصة محدودى الدخل .

● القمح يأتى على قمة السلع التى تستحوذ على الجزء الاكبر من الاعانات : فى سنة ١٩٦٩ بلغت قيمة الدعم للقمح ٩ر٤ مليون جنيه ارتفعت الى ٢٠مليون جنيه فىعام ١٩٧٢ ثم قفزت الى ٥ر٦٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ . وكانت القفزة الكبرى فى عام ١٩٧٤ لتبلغ ٧ر١٩١ مليون جنيه ثم تغزت الى ٨ر٢٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم انخفضت الى ٨ر١٨٢ فى عام ١٩٧٦ بسبب انخفاض اسعار القمح عالميا .

● والدقيق الفاخر تزايدت اعانته من ٢ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ الى ٦ر١٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت الى ٩ر٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ . الاستيراد من الدقيق الفاخر فى عام ١٩٧٥ بلغت كميته ٣٦٠ الف طن ارتفعت الى ٦٧٠ الف طن فى عام ١٩٧٦ فى العام الاول الكميات المقررة للحلوى ١٠٠ الف طن وفى العام الثانى الكميات المقررة للحلوى ترتفع الى ١٧٥ الف طن بنسبة زيادة ٧٥ فى المائة .

● الزيوت المستوردة من الخارج بلغ حجم الاعانات المقررة لها فى عام ٦٩ - ٧٠ مبلغ ٥ر٦ مليون جنيه ارتفع الى ٨ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ثم الى ٧ر٤٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ووصل الى ٦٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ .

● السكر بدأت الاعانات بالنسبة له فى عام ١٩٧٤ بمبلغ ٢ر١٦ مليون جنيه ووصلت الى ٢ر١٧ مليون جنيه فى ١٩٧٥ وكان مقررا له ٣ر١٥ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ امكن تخفيضها برفع اسعار الانواع المختلفة من السكر الحسر .

● وكذلك السمسم بدأ الدعم بالنسبة له فى عام ١٩٧٣ بمبلغ ١ر١ مليون جنيه ارتفع الى ٢ر٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ووصل الى ٥ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ . وكان مقدرا أن يرتفع الى ١٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ولكن تم رفع الدعم عنه .

● الذرة بدأ الدعم لها بمبلغ ٢٠٠ الف جنيه فى عام [٦٩ - ٧٠] ثم ارتفع الى ٥ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وتضاعف الى ٧ر٤٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ وتم رفع الدعم عن الذرة فى عام ١٩٧٦ ووفرت الدولة ٣ر٣٠ مليون جنيه .

● الاخشاب بدأ الدعم بالنسبة لها فى عام ١٩٧١ بمبلغ ٣٠٠ الف جنيه وصلت الى ٩ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ وبلغت ٦ر٨ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ وتم رفع الدعم ابتداء من عام ١٩٧٦ .

● العدس بدأ دعمه فى عام ١٩٧١

بمبلغ ١٠٠ الف جنيه ليصل الى ٩ر٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم رفع الدعم عنه خلال عام ١٩٧٦ وتم توفير مبلغ ٥ر١١ مليون جنيه .

● هيئة النقل العام بالقاهرة بدأ دعمها منذ عام ١٩٦٩ بمبلغ ٦ر٢ مليون جنيه ارتفعت الى ٧ر١٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ ثم الى ٨ر٩ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ووصلت تقديراتها الى ٩ر٧ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ .

● الاقمشة الشعبية بدأ الدعم بالنسبة لها فى عام ١٩٧٤ بمبلغ ١٢ مليون جنيه وارتفع الى ٢٤ مليون جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم وصلت الى ٣٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ثم وصلت الى ٣ر١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧ بعد أن اقتصر الدعم على الاقمشة الشعبية فقط .

● وهناك ايضا دعم سلع الانتاج الزراعى من مبيدات واسمدة وبذور وتكاليف مقاومة الافات الزراعية والتى بلغت ٨٠ مليون جنيه فى عام ١٩٧٤ ثم ارتفعت عام ١٩٧٥ الى نحو ٩١ مليون جنيه ثم انخفضت الى ٩ر٣٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ ويقدر أن تبلغ ١٣ مليون جنيه خلال العام الحالى .

● وهناك ايضا دعم ورق الصحف لتثبيت اسعار الصحف اليوميه وبدأ فى عام ١٩٧٤ بمبلغ ٢ مليون جنيه ارتفع الى ٣ ملايين جنيه فى عام ١٩٧٥ ثم وصل الى ٥ر٢ مليون جنيه فى عام ١٩٧٦ وتبلغ تقديراته خلال العام الحالى مبلغ ٨ ملايين جنيه .

نماذج لتكلفة الدعم :

فى دراسة اعدتها وزارة المالية حول التكلفة الحقيقية لبعض السلع العامة اتضح ان تكلفة رغيف الخبز البلدى الحقيقية تصل الى ١٥ مليما اى ان هناك دعما تدفعه الدولة لكل رغيف يبلغ ١٠ مليمات .

ويقول الدكتور **سمير طوبار مستشار وزير المالية** أن الدراسة توضح أن الدولة تتحمل دعما لاستهلاك كل فرد من الخبز يصل الى ١٨ جنيها سنويا بافتراض أن الفرد يستهلك خمسة ارغفة فى المتوسط يوميا وبالتالى فان استهلاكه السنوى يقدر بنحو ١٨٠٠ رغيف .

● طن الزيت يتكلف على الدولة ٣ر٣٩٧ جنيه للطن الواحد ويتم بيعه حرا بمبلغ ٢٨٠ جنيها أى أن خسارة بيع الطن الواحد تبلغ ٣ر١١٧ جنيه .

● والشحوم الحيوانية تبلغ تكلفة استيراد الطن ٩ر٢٧٢ جنيه ويتم بيعه للمستهلك بمبلغ ٦ر١٨٤ جنيه اى ان الخسارة فى الطن الواحد تبلغ ٣ر٨٨ جنيه .

● الفول تكلفة الاستيراد من الخارج ١٠٦ جنيهات للطن الواحد وسعر البيع للمستهلك ٨٤ جنيها للطن اى ان هناك فارقا ٢٢ جنيها لكل طن .

● والعدس تكلفة استيراد الطن ٢٧٠ جنيها ويباع بسعر ٨٢ جنيها للطن بفارق فى السعر ١٨٨ جنيها .

● الدقيق الفاخر تكلفة استيراد الطن ٩ر١١٦ جنيه يباع محليا بمبلغ ٦٨ جنيها أى بفارق فى السعر قدره ٩ر٤٨ جنيه للطن الواحد .

● الذرة تكلفة استيراد الطن ٢ر٧٨ جنيه يباع الطن للاستهلاك المحلى بمبلغ ٣٠ جنيها بفارق قدره ٢ر٤٨ جنيه اى ان الطن يباع محليا بأقل من نصف تكلفة استيراده .

ويوضح د . سمير طوبار أنه نتيجة لهذه الدراسة تم خلال عام ١٩٧٦ البدء فى اجراءات ترشيد سياسة الدعم السلعى وتم رفع الدعم عن السمسم

والحلاوة الطحينية وحقق ذلك وفرا قدره نحو ١٤ مليون جنيه . كما رفع الدعم عن الدواجن المجمدة ووفر ذلك ٥ ملايين جنيه وعن الابقار الحية المستوردة ووفر ذلك ٣ر٣ مليون جنيه »

كما رفع الدعم عن الطحينة البيضاء والفاصوليا وصابون التواليت وبعض السلع الاخرى وحقق ذلك وفرا قيمته تزيد على ٤٠ مليون جنيه ».

وفى موازنة العام الحالى اقترحت الحكومة رفع الدعم عن الدقيق الفاخر لتوفير ٤٢ر٤ مليون جنيه وزيادة اسعار السكر والشحوم الحيوانية والبوتاجاز والارز والاقمشة غير الشعبية وتم تقدير قيمة الاعانات بمبلغ ٢٧٦ر٤ مليون جنيه ».

ولكن جزءا كبيرا من هذه الاقتراحات لم تتم الموافقة عليها وبالتالى ارتفع حجم الدعم الى ٣٦٧ر٣ مليون جنيه .

لماذا الاعانات مشكلة ؟ !

الاعانات السلعية بالصورة السابقة ادت الى خلل اقتصادى . فقد اصبح الثمن لا يعبر عن التكلفة الحقيقية للسلعة سواء كانت منتجة محليا أم مستوردة من الخارج . ومع ذلك هناك شكوى من ارتفاع الاسعار لا سيما وانه قد ضاعف هذا الخلل موجة التضخم العالمية والتى قدرت دراسات الخطة انها اثرت بالزيادة البنسعرية على الواردات من الخارج من ثلاث سنوات [٧٤ - ٧٦] بنحو ٢٨٠٠ مليون جنيه منها ١٠٠٠ مليون جنيه فقط زيادة سعرية فى عام ١٩٧٦ ».

ولكن اين تذهب مبالغ الدعم ؟ !

هل تذهب الى المستفيد الحقيقى ؟ !

ام تضل الطريق فى جزء كبير منها الى ايدى غير المستحقين ؟ !

فى عام ١٩٧٦ بلغت موارد الدولة السيادية [جمارك - ضرائب - رسوم] نحو ١٠١٢ مليون جنيه امتصت الاعانات مايزيد على نصفها بالتمام .

اى ان الاعانات تمثل ايضا احد الاسباب الرئيسية للعجز فى الموازنة العامة للدولة .

وقد اشارت التقارير الرسمية الى أن سياسة الدعم لم تؤد الهدف المطلوب منها بالكامل للاسباب التالية :

- اساءة استخدام بعض السلع المعانة كما هو الحال بالنسبة لاستخدام الخبز كعلف للماشية والدواجن وذلك خلاف التلاعب فى وزن الرغيف نفسه بالنقص .
- منافسة القادرين لغيرهم من ذوى الدخول المحدودة فى الحصول على السلع التموينية التى تدعمها الدولة ، وتمتع السياح باستهلاك السلع المدعمة باسعارها المنخفضة .
- والاهم من ذلك تسرب جزء ليس بالقليل من الاعانات فى صورة دخول غير مشروعة الى الوسطاء ومن فى حكمهم ممن يتولون بيع السلع المعانة فى السوق السوداء بأسعار تزيد كثيرا على تسعيرتها المحددة .
- حصول الحرفيين على مستلزمات الانتاج والخامات بأسعار مخفضة وعدم التزامهم بعد ذلك ببيع منتجاتهم بأسعار معقولة ومغالاتهم فى نسب الربح .
- التلاعب فى الحصص التموينية باعادة تصديرها بعد ذلك الى الاسواق الخارجية القريبة لتحقيق ارباح غير مشروعة مثال ذلك الارز الذى تدعمه الدولة ثم يهرب للخارج للاستفادة بفارق السعر .

بالقطع هناك استفادة لقطاع عريض من المواطنين بالدعم السلعى ولكنها لا تعبر عن القيمة الحقيقية لمبالغ الدعم السنوية .

وهذا يجعلنا نتساءل :

دعم الذرة الصفراء من استفاد به حقيقة ؟ هل الفلاح الصغير أم كبار مربى الماشية ؟ !

دعم الغزل والنسيج : من يستفيد من بيع الغزل للقطاع الخاص بأسعار تقل كثيرا عن سعر تصديره للخارج؟ الحصص كانت تباع بأرباح تصل الى ٥٠ فى المائة احيانا . وكان ذلك طريقا للاثراء غير المشروع .

ثم هناك الدقيق الفاخر واستخدامه فى صناعة الحلوى بدلا من الخبز الفينو وتحقيق أرباح عاليـــة على حساب الشعب ؟ .

هناك تجاوزات . ولكن تفاديها والخروج منها . وحلها ليس سهلا وأحدى حلقاته ترشيد الدعم . ولكن حلقاته ممتدة لتشمل الانضباط ومواجهة السيب والتلاعب فى كل مواقع الانتاج والخدمات والتجارة والمال .

هل الغاء الاعانات مشـــكلة ؟ !

يدور حاليا حـوار حـول سياســة الاعانات ككل وحول سياسة الاعانات السلعية كجزء .

وزير التخطيط د. عبدالرزاق عبد المجيد يقترح تطويرا شاملا لهيكل الاجور والاسعار يقوم على اساس التكلفة الحقيقية لكل سلعة والمقابل المناسب لكل عمل اى ان الاجر يجب أن يضمن مستوى المعيشة اللائق .

الحوار يشارك فيه حاليا المسئولون التنفيذيون ورجل الشارع ورجال السياسة وخبراء الاقتصاد . الهدف الذى يجب أن يحكم الجميع هو الوصول الى الحل الامثل .

القرار يجب ان يراعى جميع الابعاد ليست فقط الاقتصادية ولكن ايضا مختلف الابعاد الواقعية الاخرى . ■ ■

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ١٠ / ١٩٧٧

الأحـــزاب وقضـــية الدعـــم

تحقيق :
شـــريف العبـــد



الوسط : لاقرار الآن الابعد مناقشة واسعة

■ ■ ■

اليمين: مطلوب خطة لالغاء الدعم تدريجيا مع زيـادة الأجـور

■ ■ ■

اليســار : الدعــم يجــب أن يذهــب للمستهلك الحقيقى

اشار السيد الرئيس في حديثه عن دعم السلع الاساسية من خلال خطابه الاخير باللجنة المركزية بانه لن يتخذ قرارا في قضية الدعم ابقاء او الغاء جزئيا الا برؤية الجماهير ومشورتها وبعد حوار موضوعي يشترك فيه الخبراء والنقابات والتجمعات الجماهيرية والاحزاب السياسية .

والان وفي ضوء ما جاء بخطاب الرئيس ما هي رؤية الاحزاب الثلاثة لقضية الدعم ، وما هي الوسيلة التي يراها كل حزب لوصول الدعم الى من يستحقه من الجماهير الكادحة وبالصورة التي تحفظ لها حقها في مقومات الحياة الاساسية ويحفظ لمسارنا الاقتصادي سلامته .

ورقة عمل للقواعد

يقول الدكتور فؤاد محيي الدين وزير الدولة لشئون مجلس الشعب وسكرتير عام حزب مصر ان القضية على جانب كبير من الاهمية والسيد الرئيس حينما طلب استطلاع رأي الجماهير والتنظيمات الشعبية في هذه القضية التي تمس حياة الملايين اظهر في ذلك صورة من أروع صور الديمقراطية والحزب في لجنته الاقتصادية يدرس هذا الموضوع وبعد ورقة عمل مبسطة ستطرح قريبا على قواعده بحيث تستطيع هذه القواعد ان تستوعب الجوانب الفنية والاقتصادية وستكون هذه الورقة على شكل اسئلة يطلب من القواعد العريضة وتشكيلات الحزب الاجابة عليها ومن هذه الاسئلة ما هي المواد الاساسية التي لا يجوز رفع الدعم عنها ثم المواد التي يمكن اذا رأت الجماهير ان يرفع عنها الدعم جزئيا .

ولابد من مناقشة حجم الاسرة في حالة ما اذا ووفق على الغاء الدعم جزئيا وحجم البدل النقدي الملائم لافراد كل اسرة ولاشك انه من بين الاسئلة التي ستكون محل دراسة القواعد الحزبية قضية تثبيت الاسعار والتي من المتوقع ارتفاعها بعد الغاء الدعم ودور الحزب في الرقابة على هذه الاسعار ومتابعتها . ويهم حزب مصر في شأن هذه القضية ان يناقش باسلوب قومي بناء يستهدف المصلحة القومية ولا يكون مجرد عملية مزايدة وان نتعاون جميعا في محاولة الوصول الى رأي القاعدة الشعبية بصورة واضحة محددة وبعد تجميع آراء القواعد الحزبية من مختلف المحافظات واستبيان الرأي العام ، ستعرض هذه الدراسة على الهيئة البرلمانية للحزب للانتهاء الى قرار في شأنها .

ومرة ثانية نؤكد انه ليس للحزب أو الحكومة رأي حتى الان وان الموضوع متروك للقاعدة الشعبية والحزبية لمناقشة حرة مفتوحة .

تطبيق يحتاج لدراسة

ويقول **مصطفى كامل مراد زعيم حزب الاحرار الاشتراكيين** ان حزب الاحرار اول من طالب باعادة النظر في دعم السلع والغائه تدريجيا حتى يتم الغاؤه مع زيادة الاجور بنفس المبالغ التي كان يتم بها الدعم وان كان تطبيق هذه السياسة يحتاج لدراسات موسعة ودقيقة حول انماط الاستهلاك اي ما تعود المواطنون على استهلاكه من السلع والخدمات بكافة مستويات الدخول المختلفة مع الاخذ في الاعتبار ما يمثله كل مستوى للدخل بالنسبة للطاقة العاملة حيث ان من يمثلون اكثر من مائة جنيه يمثلون ٢٪ من القوى العاملة اي حوالي ١٨٠ الف فرد وما بين ٤٠ الى مائة جنيه يمثلون ٨٪ اي حوالي ٧٢٠ الف فرد ومن هم اقل من ٤٠ جنيها شهريا يمثلون ٩٠٪ أي

ما يعادل ٨ ملايين و ١٠٠ الف من العاملين ، وفى الريف كذلك لابد من التوصل لانماط الاستهلاك .ثم تحليل هذه الانماط لمرنة اثر الغاء الدعم على زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات التى كانت تدعمها الحكومة والغرض من ذلك هو التوصل لخطة متكاملة يمكن بواسطتها الغاء الدعم تدريجيا فى فترة تصل الى حوالى خمس سنوات مع رفع الاجور بما يساوى حجم الدعم الملغى وهو امر قد يبدو انه سهل التطبيق ولكن الحقيقة عكس ذلك اذ قد يترتب على اى خلل فى التطبيق احتمال زيادة فى الطلب الفعال نتيجة لزيادة القوى الشرائية لدى معظم العاملين مما يؤدى الى ارتفاعات فجائية بل قفزات قد تضاعف اسعار بعض السلع ثلاث او اربع مرات بالصورة التى تؤدى الى زيادة المعاناة فهى سياسة سليمة ولكنها تتسم بالمخاطرة فى تطبيقها .

وان كان اهم ما ذكرناه فى مسالة الغاء الدعمهو موازنة الميزانية وميزان المدفوعات فسياسة الغاء الدعم يجب ان تتمشى مع سياسة توازن الميزانية وتوازن ميزانالمدفوعاتوالا فانالنتائج التى ستحدث ستكون غير متوقعة وسيضيع الاثر الذى ترتب على زيادة الاجور بعد الغاء الدعملامتصاص هذه الزيادة فى ارتفاع الاسعار .

مشروعات القطاع الخاص

ويلاحظ انه من اهم اسباب التمويل بالعجز نتيجة عدم توازن الميزانية هو كثرة المشروعات التى تلقى على عاتق القطاع العام فى حين ان جزءا محسوسا من هذه المشروعات يمكنان يترك للقطاع الخاص او يساهم فيه القطاع العام جزئيا مما يؤدى بالتالى الى تقليل العجز فى ميزانية الدولة هذا بالاضافة الى الوسائل التقليديةالمتبعة فى ترشيد الانفاق العام وزيادة الانتاج وتشجيع القطاع الخاص علىالاستثمار وزيادة الصادرات وعموما فمتى دخلنا فىسياسة الانفتاح الاقتصادى وانفتحنا على الاسواق الخارجية فعملية الدعم تصبح غير مناسبة ولا يعقل أن يكون هناك استمرار لتوجيه الدعم للمستثمرين والسائحين و ٣٠٠ الف مصرى يعملون بالخارج ويعودون الى بلادهم لفترات محددة .

الدعم لمستحقيه

ومعرفة ارتسام الدعم على وجه الدقة امر اساسى فى القضية كما يقول الدكتور اسماعيل صبرى عبدالله مدير معهد التخطيط والمستشار الاقتصادى لحزب التجمع الوطنى حيث ان كثيرا مما ينشر فى ذلك تنقصهالدقة فمثلا لا يوجد دعم للسكر الا فىحدود الكمية التى نستوردها استكمالاللانتاج المحلى فى حين اننا نأخذ عنه رسم انتاج وكذلك دعم الرغيففاسعار القمح العالمية انخفضت الى حوالى ثلث ما كانت عليه سنة ١٩٧٤ فالمفروض ان رقم دعم الرغيف ينقص بالتالى مما كان عليه عامى ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ وكذلك دعم هيئة النقل العام بالقاهرة حيث الدعم فيها يمثل الفرق بين ايرادات ومصروفات الهيئة ومن اهم اسباب نقص الايرادات حالةالتكدس فى الاتوبيسات التى لا تمكن المحصل من تحصيل الاجر من كل الركاب بالاضافة الى العبء غير العادى الذى تتحمله سيارات الاتوبيس مما يزيد من تكاليف الصيانة ويقصر من عمر استخدامها ففى هذه الحالة لا يمكن الحسم على وجه الدقة أن الدولةتعطى اعانة على تذكرة الاتوبيس ومن المهم ان تتضح هذه القضايا كلها حتىنعرف على وجه الدقة الحجم الحقيقى للدعم فى كل حالة وكذلك اسبابه فالدعم انواع اهمها دعم السلع الغذائية الضرورية وبعض الخدمات والمنتجات

الصناعية ، واذا نظرنا لما ذكر من ان بعض المنتجات الصناعية تحصل على دعم مثل السيارات أو المنسوجات فالعبرة تتمثل فى اقتصاديات الصناعة ذاتها ففى حالة السيارات مثلا نجد ان من اهم اسباب ارتفاع تكلفة انتاج السيارات محليا هو الطاقة العاطلة فالمصنع لا يعمل بكامل طاقته وبالتالى نصيب كل سيارة من التكاليف الثابتة مرتفع والمنطق الاقتصادى السليم يقتضى بذل كل جهد لتشغيل المصنع بكامل طاقته ثم بيع السيارات على حسب تكلفتها الفعلية والطاقة العاطلة هنا مصدرها عدم وجود عملة صعبة كافية لاستيراد مكونات السيارة مع اننا فى الوقت نفسه مثلا عام ١٩٧٦ استوردنا سيارات كاملة الصنع بما يساوى ٢٥ مليون جنيه ولو كان هذا المبلغ قد خصص لاستيراد مكونات السيارات لتحسنت اقتصاديات الشركة المنتجة ولامكن بيع السيارة بسعرها الحقيقى وبدون اى دعم . فالمشكلة هنا ليست فى الواقع مشكلة دعم وانما يجب ان ينظر اليها أولا على انها مشكلة

تطور الصناعة المصرية فمثلا فى السيارات لو بيعت السيارة النصر بالتكلفة الفعلية لكان ثمنها اكثر بكثير من السيارة المستوردة ولادى هذا المنطق الى تصفية شركة النصر للسيارات وليس من المقبول فى بلد نام تصفية اى مصنع بغض النظر عن كونه قطاعا عاما او خاصا .

واذا ركزنا على دعم المواد الغذائية فيجب ان نذكر ان الحكومة تؤكد ان جزءا من الدعم لا يستهان به يذهب الى الوسطاء وهذا صحيح ولكن الحل هنا لا يتمثل فى الغاء الدعم وانما

فى ضمان وصوله لمن يستحقه وذلك يتأتى بالا يدفع الدعم الا عند الاستهلاك النهائى بمعنى الا يكون هناك دعم للصناعات الوسيطة هذا بجانب تحديد المستهلك النهائى والكمية من طريق

نظام البطاقات وهذا بالطبع لا ينفى دور الضريبة الجادة فى مطاردة اى دخول وسيطة . وبجانب ذلك فزيادة الاجور لا تصلح ايضا حلا بديلا للدعم»

وذلك لان عدد العاملين بأجر بشكل منتظم يمثل نسبة محدودة من اجمالى السكان حيث لا يدخل فيها عمال الزراعة والنساء غير العاملات وكبار السن بجانب ان بلدنا الان فى حالة تضخم واسوأ شىء فى مواجهة التضخم هو فتح الباب للسباق بين الاسعار والاجور لان زيادة الاجور مع عدم وجود زيادة مقابلة لها فى كمية السلع المطروحة فى الاسواق سيؤدى الى زيادة الاسعار بل اثبتت التجربة ان مجرد الاعلان على اصلاح وظيفى يؤدى لارتفاع الاسعار قبل تطبيقه وقد ارتفع سعر السلع غير المدعمة خلال الخمس سنوات الاخيرة بنسب مرتفعة بلغت فى اللحوم ٢٥٩٪ من سنة ١٩٧٣ الى ١٩٧٧ وكذلك وصلت فى الخضر والفواكه الى حوالى ٣٠٠٪ وليس معقولا فى هذا الجو من ارتفاع الاسعار ان نأخذ اجراء يؤدى لمزيد من رفعها فى الوقت الذى نرى فيه سياسة الحكومة المعلنة تتجه لتثبيت الاسعار فالظروف المواتية الان غير ملائمة اطلاقا لرفع الدعم ويلاحظ ان الطلب على السلع الغذائية

غير مرن وارتفاع اسعارها لا يؤدى الى انخفاض مماثل فى استهلاكها بل يحاول المستهلك فى حصوله على هذه السلع عند ارتفاع اسعارها الى تخفيض استهلاكه من سلع اخرى وخاصة المنتجات الصناعية وقد اجرى احد خبراء البنك الدولى دراسة اقتصادية رياضية اثبتت ان ارتفاع اسعار السلع الغذائية فى السنة بمعدل ٣٠٪ يمكن ان يترتب عليه انخفاض كبير فى معدلات التنمية بل قد يصبح هذا المعدل سلبيا لان الغلاء يخفض معدلات الادخار والاستثمار هذا بجانب انخفاض الطلب المقابل على المنتجات الصناعية مما يترتب عليه ظهور حالة كساد فى اسواقنا المحلية»

■ وزير المالية يعلن :

تحسن اقتصادى فى العام القادم

استمرار دعم السلع والخدمات الرئيسية

اعلن الدكتور على لطفى وزير المالية أن الاوضاع المالية والاقتصادية للبلاد سوف تشهد تحسنا ملموسا خلال المرحلة المقبلة ، مع تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة .

وقال الوزير انه تقرر استمرار دعم السلع والخدمات الاساسية فى العام القادم وذلك تخفيفا لاعباء المعيشة عن المواطنين من محدودى الدخل ، ولذلك فقد أدرجت فى موازنة العام القادم الاعتمادات اللازمة لهذا الدعم. كما أن الموازنة تتضمن خطة لتحقيق الانضباط المالى ، بما يضمن التزام كافة القطاعات بالصرف فى حدود الاعتمادات المقررة ، وعدم السماح بطلب اعتمادات اضافية خلال السنة المالية ، بما يحقق سلامة تنفيذ السياسة المالية للدولة .

وقال الوزير فى حديث للاهرام أن اجمالى اعتمادات الاجور والمرتبات خلال العام القادم يصل الى ٢٠٥٠ مليون جنيه للعاملين بالحكومة والاجهزة التابعة لها والهيئات الاقتصادية والخدمية ووحدات القطاع العام ، منه ١٢٥٠ مليونا للعاملين بالحكومة ونحو ٨٠٠ مليون جنيه للعاملين بالقطاع العام ، وان تكاليف تطبيق قانون العاملين الجديد تبلغ ١٩٠ مليون جنيه منها ١٣٠ مليونا يستفيد بها العاملون بالحكومة ونحو ٦٠ مليون جنيه للعاملين بالقطاع العام .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــــرام
التاريخ: ١٩٧٨/١١/٢٧

السادات يناقش مع الهيئة البرلمانية للحزب اعادة النظر فى سياسات الدعم

ضمانات هامة لوصول الدعم لمحدودى الدخل

الدولة تتحمل ١١٥١ مليون جنيه أعباء الدعم

سياسة جديدة لاستثمار القروض وسداد الديون

تناقش الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى — فى اجتماعها اليوم برياسة الرئيس أنور السادات — الدراسات الخاصة باعادة النظر فى سياسات دعم السلع بما يضمن وصول الدعم الى مستحقيه من محدودى الدخل، بعد أن تبين أن الدولة تتحمل ١١٥١ مليونا و٣٠٠ ألف جنيه أعباء قنوات الدعم المختلفة :

① الدعم المباشر : ويبلغ حجمه حوالى ٤٦٤ر٨ مليون جنيه نتيجة لتثبيت اسعار السلع الاساسية للشعب .

② الدعم غير المباشر : وقد بلغ هذا العام حوالى ٥٠٩ر٩ مليون جنيه نتيجة توجيه السلع للاستهلاك المحلى وعدم تصديرها الى الخارج ودعم المرافق والخدمات الاساسية .

③ خسائر القطاع العام : وفى هذا الاتجاه تغطى الدولة خسائر شركات القطاع العام — حوالى ١٧٦ر٦ مليون جنيه — نتيجة عملية تحديد « هوامش الربح » والالتزام بسياسة سعرية محددة وتحمل فروق الاسعار التشجيعية .

وتتضمن الدراسات – التى أعدتها وزارات المالية والتخطيط والاقتصاد – السياسات البديلة للسياسة الحالية لدعم السلع بما يضمن ترشيد الانفاق ووصول الدعم الى مستحقيه وتطبيق سياسات اقتصادية سليمة لوحدات القطاع العام ومن بين السياسات المقترحة :

□□ تحويل الدعم الى زيادة فى مرتبات وأجور صغار الموظفين والعمال بما يغطى الفارق فى الاسعار عن طريق علاوات جديدة فى المرتبات .

□□ ادخال السلع الاساسية التى يشملها الدعم فى البطاقات التموينية لمحدودى الدخل بما يضمن ان يستفيد بها المستحقون لها بالفعل دون سواهم

وسيطرح الرئيس فى الاجتماع الذى ستتم فيه مناقشة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وموازنة العام الجديد ، اعادة النظر فى ٣ أرقام تضمنتها خطة الموازنة الجديدة وهى :

● ١٠٠٠ مليون جنيه تدفعها مصر من أجل دعم السلع التموينية بهدف أن يصل هذا الدعم مباشرة الى مستحقيه اما من خلال العلاوات أو زيادة الاجور أو بقصر البطاقات التموينية على أصحاب الدخول المحدودة .

● ١٠٠٠ مليون جنيه حجم الاعتمادات المخصصة للقوات المسلحة .

● ١٠٠٠ مليون جنيه توجهها مصر الى خدمة الديون المستحقة السداد .

وسيتحدث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فى الاجتماع عن آخر تطورات الموقف السياسى على ضوء رحلته الاخيرة الى بروكسل والتى التقى خلالها بوزيرى خارجية أمريكا واسرائيل ويشرح وزراء المالية والتخطيط والاقتصاد مشروع الخطة الاقتصادية والاجتماعية والموازنة الجديدة وذلك قبل عرضها على مجلس الشعب فى جلسته التى يعقدها يوم ٨ يناير القادم .

وكان رئيس الوزراء قد عقد أمس اجتماعا حضره وزراء الاقتصاد والتخطيط والمالية والدولة لشئون مجلس الوزراء والدولة للتعاون الاقتصادى ، ضمن سلسلة الاجتماعات التى عقدها حيث استكمل الدراسات الخاصة بمشروع الموازنة العامة والموازنة النقدية ومشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ١٩٧٩ .

ويحضر اجتماع الهيئة البرلمانية للحزب السيد حسنى مبارك نائب رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء ونائبه والوزراء وأعضاء الامانة العامة للحزب والوكلاء البرلمانيون والمحافظون وأمناء الحزب بالمحافظات .

ويبدأ الاجتماع بكلمة يلقيها السيد فكرى مكرم عبيد نائب رئيس الوزراء والامين العام للحزب . □

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ٢٨ / ١٢ / ١٩٧٨

١٠٣٣ مليــــون جنيــــه حجم دعم السلع الغذائية فى ميــــزانيــــة ١٩٧٩

أعلن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فى اجتماع اللجنة البرلمانية للحزب الوطنى أمس ان حجم دعم السلع الغذائية فى ميزانية عام ١٩٧٩ سيصل إلى ١٠٣١ مليون جنيه .

وأوضح رئيس الوزراء أن حجم الدعم فى عام ١٩٦٩ لم يتعد ٢٠ مليون جنيه .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٤ / ١ / ١٩٧٩

٩٩٢ مليون جنيـه للدعم

لمنع ارتفاع أسـعار المواد الأساسية

تم توزيع اعتمادات الدعم السلعي في الموازنة الجديدة وقدرها ٩٩٢ مليون جنيه ، بما يحقق عدم ارتفاع اسـعار المواد الاساسية للقاعدة العريضة من المواطنين .

وصرح السـيد محمد عبده الوكيل الاول لوزارة المالية بأن التوزيع جرى على النحو التالي :

- ٤٨٠ مليون جنيه لواردات القمح ، تمثل الفرق بين اسـعار الاسـتيراد وسـعر البيع للجمهور .
- ١٠٦ ملايين للاحتفـاظ بالاسـعار الحـالية للدقيق والمنتجـات الغذائيـة التي يدخـل في انتاجها .
- ٣٨ مليونا للذرة لتوفيره لسكان الريف .
- ٣٦ مليونا للفـول والعـدس ، باعتبـارهما من السـلع الضرورية .
- ١٣٤ مليونا لزيت البطاقات .
- ٤٤ مليونا للحـوم والاسـماك المجمدة .
- ٥٥ مليونا لشـاي البطاقات .
- ٦٦ مليونا للسـحوم الحيوانية والنباتية .
- ٤٢ مليونا للارز .

وأعلن وكيل الوزارة ان الدراسـات الجارية حول ترشيد الدعم لا تسـتهدف خفض اعتماداته ولكنها تتركز في ضمان وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين من المواطنين .

١٩٦١٧

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١ / ٢ / ١٩٧٩

مجلس الشعب يختتم مناقشة برنامج الحكومة

وزير المالية : زيادة المبالغ المخصصة لدعم السلع

يختتم مجلس الشعب اليوم مناقشاته لبرنامج الحكومة والخطة والموازنة لعام ١٩٧٩ ، وهى المناقشات التى استمرت على مدى ثمانى جلسات متصلة .

ومن المنتظر ان يقر مجلس الشعب اليوم برنامج الحكومة والخطة والموازنة .

وسوف يتحدث الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء فى نهاية المناقشات معقبا على النقاط العامة التى اثارها الاعضاء وسيترك لوزراء المالية والتخطيط والاقتصاد توضيح النقاط والرد على الاستفسارات التى اثيرت بالتفصيل كل فى اختصاصه

وكان مجلس الشعب قد واصل فى جلستيه اللتين عقدهما صباح ومساء أمس مناقشاته الموسعة حول برنامج الحكومة والخطة والموازنة .

واعلن الدكتور على لطفى وزير المالية فى رده على بعض ما أثير من مناقشات أن الميزانية الجديدة لم تتضمن الغاء لاى دعم للسلع [!] بل أنه تم زيادة المبالغ المخصصة للدعم نتيجة زيادة الاسعار العالمية والتحول من السعر الرسمى للسعر التشجيعى للدولار وأن هذه الزيادة بلغت ٤٥٠ مليون جنيه . وأكد الوزير انه ليست هناك أى ضرائب جديدة فى الميزانية

وأكد المستشار حلمى عبد الاخر وزير شئون مجلس الشعب أن حزب الاغلبية على استعداد لان يؤيد ويبارك قيام أى حزب معارض ، لانه يمارس ديمقراطية حقيقية . وقال المهندس ابراهيم شكرى زعيم المعارضة أن الديمقراطية لا تقوم بقرار انما بالممارسة وأن حزب العمل سيؤيد الاغلبية فى قراراتها اذا أصابت وسيعارضها بشدة اذا أخطأت .

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ١٠ / ٨ / ١٩٧٩

رأى الأهرام

الدعـم والعـدل الضريبى

من سمات الرئيس أنور السادات احساسه المرهف الصادق بنبض الجماهير .. وسبقه فى الدعوة الى تحقيق مطالبهـا .. ورفعه الصوت عاليا مناديا بالاستجابة الى مشاعرها ..

والذى تحدث عنه الرئيس السادات أمس الاول فى لقائه بممثلى المهندسين والعلميين والتطبيقيين يعكس ذلك بوضوح ... فقد تحدث الرئيس السادات عن الدعم وكيف أنه بدلا من أن يوجه بالكامل الى محتاجيه أصبح جزءا كبيرا منه يذهب الى غير مستحقيه مما أدى فى الوقت نفسه الى عدم تخفيف مطالب الحياة لمن يستحقونها .. وفى الوقت نفسه تحويل الدعم ليكون جزءا من أرباح القادرين ..

وليس عدلا أن يذهب الدعم الذى تخصصه الدولة لغير القادرين الى خزائن القادرين .

ومطلب الجماهير أن يعاد النظر فى سياسة الدعم وتوجيهه الى مستحقيه الحقيقيين ووضعه فى خدمة الذين تسعى الدولة الى تخفيف أعبائهم والتحمل عنهم ..

والدعم لا يمكن أن يتحقق بصورته المثالية المنشودة دون أن تأخذ الدولة من القادر وتعطى لغير القادر .. وهذا بدوره لا يكون بغير تحقيق العدل الضريبى .. ففى ظل هذا العدل لا قيود على الكسب الشريف .. ولكن من حق الذى يكسب أن يؤدى الضرائب المستحقة عليه .. وأن تسد الدولة أمامه كل فرص الهرب لاداء حق الدولة عليه .. فربحه الذى حصل عليه أساسه الظروف التى وضعتها الدولة وأتاحت له فى اطارها أن يعمل وأن يكسب . ومن حق الدولة أن تحصل على حقوقها ..

العدل الضريبى والعدل فى توزيع الدعم مطلبان جماهيريان .. والرئيس السادات عندما يركز فى الحديث عنهما انما ينطلق فى ذلك من احساس جماهيرى خالص .. وهذه سمة الزعيم الذى يسبق شعبه فى التصرف على مطالبه ويكون أول من ينـادى بتحقيق هذه المطالب □

١٩٦١٩

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٣ / ٩ / ١٩٧٩

دراسة متكاملة لترشيد الدعم وضمان وصوله لأصحاب الدخل المحدود

رئيس الوزراء يدرس تحقيق التوازن بين الدعم وأجـور الموظفين والعمـال

مناقشـات عامـة لجميــع الاقتراحـات في اللجـان الوزارية ومجلـس الشـعب والحــزب الوطنى

علم المحرر الاقتصادى « للاهـرام » أن الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء يدرس فى الوقت الحاضر السياسة المتكاملة التى سيتم وضعها لترشيد الدعم من حيث ضمان وصوله الى مستحقيه من اصحاب الدخل المحـدود وتحقيق التـوازن بين ترشيد الدعم وبين الاجور ، وخاصة بالنسبة لذوى الدخل الثابت أى الموظفين والعاملين

وعلم « المحرر » ان جميع البدائل التى سـيتم وضعها سوف تتم مناقشـتها فى اللجان الوزارية ومجلس الوزراء ، ثم تطرح على اللجان المختلفة للحزب الوطنى ، وممثلاتها فى مجلس الشـعب ، قبل أن يتم وضعها فى صورتها النهائية .

ومن المنتظر أن تتم هذه المناقشات أثناء عرض الموازنة العامة للدولة على مجلس الشعب التى يبدأ العمل بها أول يناير القادم .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ٢٥ / ١١ / ١٩٧٩

زيادة حجم الدعم الى ٩١٥ مليون جنيه برغم ترشيد أسعار الدقيق الفاخر والمنتجات البترولية

اجتمع مجلس الوزراء أمس برئاسة الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء لاستكمال مناقشة مشروع الموازنة العامة للدولة، لوضعها فى صورتها النهائية قبل عرضها على الهيئة البرلمانية للحزب الوطنى الديمقراطى فى اجتماع يعقد يوم الخميس القادم ثم تعرض الموازنة بعد ذلك على اللجان المتخصصة للحزب الوطنى التى تقوم ببحث النواحى الفنية لمشروع الموازنة .

وقد استمر اجتماع مجلس الوزراء لمدة خمس ساعات، وصرح السيد منصور حسن وزير الدولة برئاسة الجمهورية بأن الدكتور مصطفى خليل سيلقى بيان الحكومة أمام مجلس الشعب يوم ٩ ديسمبر القادم لتتمكن الهيئة البرلمانية من مناقشة جميع أسس مشروع الموازنة العامة وماتعكسها من سياسات اقتصادية واجتماعية وكان من المقرر أن يلقى الدكتور مصطفى خليل بيانه امام المجلس يوم ٢٨ نوفمبر الحالى .

واضاف السيد منصور حسن أن مناقشات مشروع الموازنة تمر هذا العام بمراحل جديدة تطرح خلالها مختلف الاراء والبدائل بالنسبة لكافة الموضوعات الرئيسية التى يتضمنها مشروع الموازنة . وبذلك تكون الحكومة قد استطلعت أراء جميع القيادات الحزبية والشعبية لتصل الى تصور نهائى شامل قبل عرض الموازنة على مجلس الشعب .

وعلم المحرر الاقتصادى « للاهرام » أن اجمالى الدعم الموجود فى مشروع الموازنة الجديدة يبلغ ٩١٥ مليون جنيه مقارنة بمبلغ ٨٨٥ مليون جنيه فى العام الحالى بسبب ارتفاع أسعار الواردات وبخاصة السلع التموينية المستوردة فى الاسواق العالمية بمتوسط ٣٠ ٪ عن العام الحالى . وان اجمالى الدعم المقرر قد ارتفع بحوالى ٣٠ مليون جنيه بالرغم من اقتراحات الحكومة بترشيد البطاقات التموينية وسعر الدقيق الفاخر وأسعار المنتجات البترولية .

ومن المقرر فى مشروع الموازنة صرف العلاوات الدورية اعتبارا من أول يناير القادم بالاضافة الى اعانة غلاء المعيشة غير الخاضعة للضرائب والتى ستصرف للعاملين بالحكومة والقطاع العام واصحاب المعاشات والمستفيدين من الضمان الاجتماعى .

وسيتم خلال ايام وضع القواعد التى ستصرف على أساسها القروض للافراد لمشروعات استصلاح واستزراع الاراضى والجمعيات التعاونية للاسكان الاقتصادى وتعلية المساكن والمشروعات الصناعية ومشروعات الحرفيين . وقد خصص فى مشروع الموازنة العامة مبلغ ٢٦٥ مليون جنيه لتحقيق هدف انطلاق القطاع الخاص فى الانتاج وتوجيه المدخرات الى مشروعات انتاجية

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٦ / ٦ / ١٩٨٠

٢٥٨ مليـون جنيه لدعـم رغيف الخبز

تبلغ اعتمادات الـدعم فى الموازنة الجديدة ٩ر١٥٥٥ مليون جنيه يوجه الجزء الاكبر منهـا لـدعم السلع التموينية حيث خصصت الاعتمادات التالية :

- ٢ر٢٥٨ مليون جنيه لدعم القمح و ٨ر١٥٢ مليونجنيه للدقيق الفاخر
- ٧ر٦٣ مليون جنيه للـذرة و ١٣ مليون جنيه للفول و ٥ر٢٤ مليونجنيه للعدس و ٦ر٥ للسمسم و ٦٠٠ الف جنيه للفاصوليا
- ٢ر١١٤ مليـون للـزيت و ٢ر٨٠ مليـون جنيـه للشحوم و ٣ر٦٧ مليـون جنيه للحوم و ٦ر٧ مليون جنيـه للدواجن و ٥ر١٨ مليون جنيـه للاسـماك المجمدة .
- ٨ر٩٧ مليون جنيه للسكر و ٤٢ مليون جنيه للشاى بالاضافة الى ٢١ مليـون جنيه لدعم سلع مختلفة .

وصرح محمد عبده نائبوزير المالية أن هناك اعتمادات للدعم تبلغ ٧ر٤٤ مليون جنيه لـدعم مستلزمات الانتـاج الزراعى و ٤ر٤٨ مليون جنيه لمواجهـة اعباء المساهمة فى مقـاومة الافات الزراعية ومن ناحيـة أخرى أوضح محمد عبده أن تقديرات الموازنة الجارية تشير الى أن الايرادات تبلغ ٨ر٥٨٩٠ مليونجنيه وتقديرات المصروفات ٦ر٥٦٧٢ مليون جنيه وبذلـك تزيد الايرادات عن المصروفات بمبلغ ٢ر٢١٨ مليون جنيه .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٩٨٠/٩/١٤

قرارات هامة يصدرها مجلس الوزراء الموسع برياسة السادات اليوم

الرئيس بحث مع نــواب رئيس الوزراء القرارات الأولى لوصول الدعم لمستحقيه

خطط جديدة لتوفير اللحوم والدواجن وبدائلها وايجـاد المنـافذ لتوزيعها

عقد الرئيس أنور الســادات أجتماعاأمس مـع نواب رئيس الوزراء ووزراء الزراعة والامن الغذائى والشـئون والتأمينــات الاجتماعية والتموين والتجارة الداخلية والدولة للثقافة والاعلام وذلكلبحث القرارات الاولى لضمان وصـول الدعم الى مستحقيه الحقيقيين ودراسـة خطط الامن الغذائى تمهيدا لاسـتكمال مناقشتها فى الاجتماع الموسع الذى يعقداليوم برئاسة الســادات ويحضره السيد حسنى مبارك نائب الرئيس .

وعلم مندوب « الاهرام » ان قرارات هامة سوف يصـدرها مجلس الوزراء الموسـع برياسة الرئيس السادات اليوم ، تهدف الى توفير اللحوم والدواجن والاسماك والبيض والبدائل ، وزيادة الكميـات المطروحة منهـا فى الاســواق ،مع توفـير منـــافذ التــوزيع .

وعلم مندوب « الاهرام » ان الرئيس الســادات قد بحث فى الاجتماع الذى عقده أمس كافة القرارات الاولية التى من شانها ضمان وصول الدعم الى مستحقيه ، وذلك فى ضوء التقرير الذى أعدته اللجنة العليا للتخطيط والسياسات ، بالاشتراك مع اللجنة الوزارية للامن الغذائى .. كما تطرق الاجتماع الى خطط الامن الغذائى .

ومن المقرر أن تناقش هذه الخطة بالتفصيل فى الاجتماع الموسع الذى يعقده مجلس الوزراء اليوم برئاسة الرئيس أنور السادات .

وسيتم اعلان القرارات المتعلقة بسياسة الدعم عقب الاجتماع الموسع لمجلس الوزراء .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ١٥ / ٩ / ١٩٨٠



قبل بدء الاجتماع الموسع .. يستعد المحافظون لمناقشة مشروعات الامن الغذائي في محافظاتهم والمشاكل التي تواجههم .

قرارات لمجلس الوزراء تستـــهدف وصول الدعم لمستحقيه الأســاسيين
زيــادة الدعم للحـــوم والدواجـــن والأســـماك والعدس والفـــول

يستهدف النظام الجديد لصرف السلع الاضافية المدعمة على البطاقات التموينية والذى وافق عليه مجلس الوزراء ضمان وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين من محدودى الدخل بالنسبة للسلع الاساسية مثل الزيت والسكر

السعر الحالى للسكر الحر والذى يصرف خارج البطاقة ويبلغ ٣٠ قرشا للسكر السائب و ٣٣ قرشا للسكر المبلور و٣٥ قرشا للسكر الماكينة القطع سعر مدعم حيث ان هذه الاسعار تقل كثيرا عن تكلفة الاستيراد من الخارج

وحيث ان الدعم يجب ان يوجه لمستحقيه من محدودى الدخل فقد قرر مجلس الوزراء ان يوجه الجزء الاكبر من الدعم المخصص للسكر ويبلغ ٩٧ر٨ مليون جنيه فى موازنة العام الحالى والدعم المخصص للزيت يبلغ ١١٤ر٢ مليون جنيه لاصحاب البطاقات التموينية

وحيث ان متوسط الاسرة المصرية يبلغ خمسة افراد لكل اسرة فان كل اسرة ستصرف شهريا بالبطاقة التموينية من السكر والزيت

أولا : السكر :

٣ كيلو و ٧٥٠ جراما من السكر بسعر البطاقات البالغ عشرة قروش فقط بواقع ٧٥٠ جراما للفرد الواحد ثم تصرف الاسرة ٣ كيلو و ٧٥٠ جراما اضافية بالاسعار المدعمة وتبلغ ٣٠ قرشا للكيلو بواقع ٧٥٠ جراما للفرد

ثانيا : الزيت :

حصة اضافية شهريا من الزيت الحر تبلغ ٥٠٠ جرام للاسرة المكونة من ٥ افراد في المدن والحضر بواقع ١٠٠ جرام للفرد و ٧٥٠ جراما في القرى بواقع ١٥٠ جراما للفرد الواحد وبالسعر الحالي المدعم الذي يبلغ ٣٠ قرشا للكيلو الواحد

العدس والفول :

وايضا لضمان وصول مبالغ الدعم المقررة للفول والعدس لمحدودي الدخل والتي تبلغ ٢٤٫٥ مليون جنيه للعدس و ١٣ مليون جنيه للفول سيصرف لاصحاب البطاقات التموينية وبغض النظر عن عدد افراد الاسرة كيلو جرام شهريا من العدس وكيلو جرام من الفول بالاسعار المدعمة

ارتفاع الدعم :

وتضمنت قرارات مجلس الوزراء بالاضافة لتنظيم صرف السلع الاساسية بالبطاقة التموينية زيادة الكميات المستوردة منها لمواجهة الكميات التي سيصرفها أصحاب البطاقات ويعني ذلك زيادة الدعم المخصص بنحو ٧ ملايين جنيه اضافة حيث ان الكميات المستوردة سيتم زيادتها من ٨٦ الف طن الدعم المقرر لها ٢٤٫٥ مليون جنيه الى ١٠٦ آلاف طن يزيد الدعم المطلوب لها من ٣٢ مليون جنيه . وكذلك الامر بالنسبة للفول حيث تزيد الكميات المستوردة بنحو ٣٠ الف طن لترتفع الى ٨٠ الف طن .. والدعم المقرر للكمية الحالية وتبلغ ١٥٠ الف طن ١٣ مليون جنيه.. والزيادة في الدعم تبلغ نحو ٨ ملايين جنيه ترفع القيمة الاجمالية لدعم الفول لنحو ٢١ مليون جنيه

القرارات التي أصدرها مجلس الوزراء امس في اجماليها تستهدف ترشيد الدعم السلعي والذي يبلغ في موازنة العام الحالي ١٥٥٥٫٩ مليون جنيه بزيادة ٢٠٦٫٢ مليون جنيه عن اعتمادات الدعم في الموازنة السابقة .

ويخصص من هذا المبلغ للسلع التموينية فقط دعما يبلغ ١١٠٨ ملايين جنيه بزيادة ١٦٤ مليون جنيه عن الموازنة السابقة

البطاقة الاضافية :

وقرار مجلس الوزراء بصرف بطاقة اضافية للحائزين حاليا للبطاقة التموينية الاساسية يستهدف ايضا الاستمرار في ترشيد الدعم السلعي وضمان حصوله لمحدودي الدخل حيث ان البطاقة الاضافية سيصرف بها من الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وكذلك الجمعيات التعاونية الفئوية كميات محددة من السلع الاخرى المدعمة

وقرارات مجلس الوزراء تستهدف تحقيق وفرة السلع باعتبارها شرطا اساسيا لنجاح سياسة التسعير الجبري حيث ان التقديرات اوضحت انه خلال العام الماضي كانت كميات الانتاج المحلي والاستيراد للسلع الاساسية يبلغ ٧١٠ آلاف طن بنقص نحو ٢٢٠ الف طن عن احتياجات الاستهلاك الحقيقية

والخطوة التي اتخذها مجلس الوزراء تضمن توفير كافة احتياجات الاستهلاك الاساسية لتبلغ كمية السلع الغذائية المتاحة ١٩٣٠ الف طن

■ الموازنة الجديدة للدولة تستهدف:

تخفيض أسعار السلع بدعمها

استمرار الاصلاح الاقتصادى والخدمات

انتهى الدكتور عبد الرزاق عبدالمجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية من اعداد السياسات المالية والنقدية للموازنة الجديدة للدولة التى تبدأ من اول يوليو ١٩٨١ وتركز على تحقيق الامن الاقتصـــادى للمواطنين وخاصة محدودى الدخل من خـلال تخفيض الاسعار بدعم السلع وتوفير الاعتمادات اللازمة لرفع كفاءة الخدمات والمرافق العامة ، مع الاستمرار فى مسيرة الاصلاح المـالى حتى يعـود التوازن الداخلى لاقتصادنا .

وتستهدف الموازنة الجديدة الاستمرار فى تحقيق التوازن الخارجى بزيادة الموارد الخارجية ، حتى تتمكن الدولة من تسديد التزاماتها وتمويل مشروعاتها التى تتيح فرصا جديدة للمصريين وتزيد الطاقات الانتاجية وتحقق الامن الغذائى والكسائى والسكانى ، وتخفف مشكلات النقل والمواصلات .

وصرح السيد محمد عبده نائب وزير المالية بان السياسة العامة للموازنة الجديدة تستهدف الاستمرار فى زيادة الجهود لتحقيق معدلات افضل لاستخدام الموارد العامة (؛) والقضاء على الاسراف فى المستلزمات السلعية والخدمية (؛) وتخفيض نسبة المفقود ، وتفضـــيل استخدام المنتجات المحلية البديلة تقليلا للواردات (؛) والانطلاق نحو زيـــادة الانتاج فى وحدات القطاع العام ، واعداد مشروع قانون تطوير هذا القطـــاع للفصل بين الادارة والملكية لتحقيق استقلال وحداته فى اتخاذ القرارات ، وحتى تتمكن من مواجهة الظروف المتغيرة فى ظل سياسة الانفتاح الاقتصادى .

واضاف نائب الوزير ان سياســة الموازنة الجديدة تركز على زيـــادة الموارد من الايرادات السيادية بمــد صدور قانونى الضرائب والجمـــارك الذين يرجى ان يكونا اكثر تحقيقـا للعدالة توزيع الاعباء ، مع تحســين العلاقة بين الممولين والادارة الضريبية .

١٩٦٢٧

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٢ / ١٩٨١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

تخصيص ٢٠٠٠ مليون جنيه فى عام ٨١ / ٨٢ لتحقيق وصول السلع المدعمة لمستحقيها

خطة للتوسع فى انتاج ٩ سلع رئيسية باستثمارات قيمتها ٤٠٩٣ مليون جنيه

شركة لتصنيع معدات المخابز الآلية وانشاء ٩٥ خطا كل سنة للرغيف المحسن

علم مندوب « الأهرام » أنه تم اعداد الاطار العام للموازنة الجديدة للدولة التى يبدأ تنفيذها من أول يوليو القادم ، ويتضمن سياسة جديدة للاجور والاسعار ، ومواجهة المشاكل الخاصة بدعم السلع وقد خصصت الدولة لهذا الدعم ٢٠٠٠ مليون جنيه فى الموازنة الجديدة بنسبة ١٥ ٪ من الدخل القومى ، أو مايوازى ١٨ ٪ من حجم الاجور والمرتبات وتم وضع قواعد صريحة لتحقيق وصول هذا الدعم الى مستحقيه .

وتم اعداد خطة تستهدف مواجهة الزيادة المطردة فى استهلاك ٩ سلع أساسية وهامة والوصول بمتوسط الاستهلاك للفرد الى المتوسط الدولى فى كل سلعة ، وذلك عن طريق اجراء توسعات كبيرة فى المصانع التى تنتج السكر والزيت والسلى والصلصة وبعض أنواع الحلوى والمنظفات والصابون .

وقدرت استثمارات الخطة التى اعدها المهندس محمد طه زكى وزير الصناعة بمبلغ ٤٠٩٣ مليون جنيه على مراحل زمنية ، بحيث يغطى انتاجها من هذه السلع احتياجات السوق المحلية ويحقق فائضا للتصدير الى بلاد العملات الحرة . وطلب الوزير توفير الاستثمارات المطلوبة والتنسيق مع قطاعات الزراعة والتموين والاقتصاد ، لتوفير احتياجات المصانع من الخامات ومستلزمات الانتاج المحلية والمستوردة حتى تتمكن الوزارة من تنفيذ خطتها ، وتم وضع معدلات الاستهلاك مع تنمية الانتاج بواقع ٣٠٪ لمواجهة التغيرات الطارئة فى نمط الاستهلاك أو التصدير ، واحتسبت الاستثمارات وقيمة المنتجات بالاسعار الحالية ، واعدت جداول خمسية للانتاج والاحلال والتجديد والصيانة .

وقد تقرر تصنيع معدات المخابز الالية ونصف الالية محليا عن طريق شركة استثمار مشتركة مع قطاع الانتاج الحربى ، او شركة مشتركة بين قطاعى الانتاج الحربى والتموين ، على أن يدرج المشروع فى الخطة العامة للدولة فى الموازنة الجديدة ، مع انشاء ٩٥ خطا جديدا فى السنة لانتاج الخبز المحسن ، وتحويل المخابز البلدية والافرنجية الحالية الى مخابز نصف الية . وسيؤدى تصنيع هذه الخطوط محليا الى توفير ٢٥ ٪ من النقد الاجنبى فى المرحلة الاولى للتنفيذ و ٦٠ ٪ عند وصول المشروع الى اقصى طاقته فى عام ١٩٨٤ .

الأهرام

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ: ١٥ / ٣ / ١٩٨١

٢٠٠٠ مليون جنيه لدعم السلع واجراءات لضمان وصوله لمحدودى الدخل

الانتهاء خلال أسبوعين من خطة ترشيد الدعم :

■ دعم حصص البطاقات الأصلية والاضافية

■ ربط قيمة الدعم بعدد أفراد الأسرة ويشمل العاملين وأصحاب المعاشات

■ دعم قروض مشروعات الزراعة والاسكان

■ ربط دعم الانتاج الصناعى بالتسعيرة

علم مندوب « الأهـرام » أنه من المنتظر أن تنتهى خلال الاسبوعين القادمين الدراسات الخاصة بخطة ترشيد الدعم البالغ قيمته نحو ٢٠٠٠ مليون جنيه ، فى الموازنة الجديدة للدولة وذلك على أساس تحقيق التوازن بين الدخول والاسـعار لمحدودى الدخـل .

وتتضمن الخطة بصفة خاصة ضمان وصـول الدعم لمستحقيه فى مجالات ما يتم صرفه مـن حصص تموينية بالبطاقات ، مثل السكر والزيت والشاى .. وكذلك الحفاظ على دعم الانتـاج الصناعى المحلى ، باعتبـاره مرتبطـا بالالتزام بالتسعيرة ، وكذلك استمرار الاعفاءات الضريبية والجمركية بالنسبة للمشروعات الحيوية ، وقروض المشروعات الزراعية واستصلاح الاراضى والاسكان .

وعلم مندوب [الاهرام] أن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون المالية والاقتصادية ، سوف يتناول في دراساته مع الاجهزة المختصة تحديد معالم سياسة الدعم الجديدة وفق مجموعة بدائل سيتم تطبيقها خلال السنوات الخمس القادمة وبصورة تدريجية ، وعلى أساس التنسيق مع مجموعة من الاجراءات الاقتصادية والمالية المكملة في مجالات الاسعار والاجور واسعار المحاصيل الزراعية ونظم المعاشات والضمان الإجتماعي ومعدلات التضخم وتكاليف الحد الادنى للمعيشة وتشريعات الضرائب المباشرة وغير المباشرة .

وصرح مصدر اقتصادى مسئول بأن استراتيجية الدعم الجديد ستتم في اطار مناخ مالى واقتصادى من حيث التنظيم والتشريع يضمن عدم ارتفاع اعباء المعيشة على القاعدة العريضة للمواطنين ويؤكد سياسة الحكومة في ضمان مستوى لائق للمعيشة لمحدودى الدخل ترتفع معدلاته بصورة مستمرة خلال الخطة الخمسية للتنمية في مواجهة كافة المتغيرات الاقتصادية المحلية والعالمية .

وعلم أن الاستراتيجية الجديدة للدعم تستهدف التحقيق العملى لمجموعة من الاهداف الاساسية تتضمن :

□ اتباع أسلوب جديد يضمن وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين من محدودى الدخل وبمفهوم شامل يتسع ليشمل جميع العاملين في الدولة بالقطاعات الحكومية والعامة والخاصة وأصحاب المعاشات والخاضعين لنظم الضمان الاجتماعي وصغار الملاك في المجال الزراعي والعقارى .

□ ضرورة أن ترتبط اعتمادات الدعم بتحقيق أهداف السياسة المالية والاقتصادية وأن تحدد طبيعة الاشخاص والجهات المستفيدة بحيث يكون معيار الدخل محددا للاشخاص ومعيار حماية الصناعة المحلية والالتزام بالتسعيرة محددا لدعم الصناعة والخدمات والزراعة .

□ أن مراحل ترشيد سياسة الدعم يجب أن ترتبط بتحقيق زيادات حقيقية في الدخول للقاعدة العريضة من المواطنين .

□ أن ترشيد سياسة الدعم يقصد منه في المقام الاول عدم تمتع غير المستحقين للدعم بجزء من اعتماداته سواء على مستوى الافراد أو المنشآت التجارية والصناعية .

□ أن ترشيد سياسة الدعم يأتى في اطار مفهوم أساسى يتبنى سياسة اقتصادية تعطى للمواطنين حقهم من الدخل القومى بصورة نقدية مباشرة كلما أمكن ذلك والتقليل من الجزء الذى يقدمه لهم اعتمادا على القرارات الادارية والتنظيمية والسعرية خاصة العاملين والمنتجين .

وعلم مندوب [الاهرام] أن الدراسات الجديدة تتجه الى تدعيم ما يحصل عليه محدودو الدخل بصورة مباشرة من اعتمادات الدعم السلعى خاصة في المجالات التالية :

[١] ما يصرف للمواطنين من حصص تموينية أصلية بالبطاقات التموينية بالاسعار المخفضة بالنسبة للسكر والزيت والشاى بالمقررات التموينية المحددة على أساس عدد أفراد البطاقة التموينية .

[٢] الاحتفاظ بالاسعار العادية للحصص التموينية الاضافية المقررة لاصحاب البطاقات بالنسبة للسكر والزيت والشاى والارز والفول والعدس للحصص التموينية الاضافية المقررة لاصحاب البطاقات بالنسبة للسكر والزيت والشاى والارز والفول والعدس والمنظفات الصناعية والصابون .

[٣] ان قيمة الدعم ترتبط بعدد افراد الاسرة ومن ضمن البدائل المقترحة دراسة نظام للكوبونات بقيم مادية محددة تستخدم للحصول على مجموعة من السلع الاساسية .

[٤] ان الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة اللازمة للانتاج فى المنشآت التجارية والصناعية بالاسعار المدعمة يجب أن يرتبط بالالتزام بالتسعيرة حيث أن الحكومة ستقدم المواد الخام والوسيطة بالاسعار المدعمة حماية للمواطنين من ارتفاع اسعار بيع المنتجات النهائية الصالحة للاستهلاك فى الاسواق .

واضاف المصدر أنه يرتبط بسياسة الدعم الجديد تدعيم الجمعيات التعاونية الاستهلاكية الفئوية وزيادة منافذ توزيع السلع الغذائية والاستهلاكية عن طريق الجمعيات التعاونية الخاصة ومنافذ التوزيع التابعة للقطاع العام لضمان حصول المواطنين على المقررات المحددة لهم من السلع المخفضة السعر والمدعومة بصورة مباشرة وميسرة فى مناطق تجمعاتهم الوظيفية والسكنية .

وأضاف المصدر أنه مع تطبيق الزيادات الجديدة فى أسعار شراء المحاصيل الزراعية من الفلاحين والتى تضمنت زيادات فى أسعار القطن والقصب والفول والسمسم والارز تقترب اسعار شراء الحكومة لهذه المحاصيل من الاسعار العالمية بفروق بسيطة .. وان سياسة تدعيم القطاع الزراعى مستمرة فى المستقبل بما يخدم تعديل التركيب المحصولى للانتاج الزراعى الملائم لاحتياجات متطلبات الاستهلاك المحلى والتصدير للخارج وذلك فى مجالات الاسمدة والمبيدات الحشرية والتقاوى والبذور لاستثمارات الصرف المغطى والمياه وأسعار الفائدة المخفضة للمشروعات الزراعية واستصلاح الاراضى .

وأوضح المصدر ان سياسة الدعم الجديدة تلتزم بالاستمرار فى تقديم القروض بفوائد ميسرة ومخفضة لمشروعات الاسكان الشعبى والاقتصادى والمتوسط وتحمل الخزانة العامة للفارق بين أسعار الفائدة الميسرة وأسعار الفائدة العادية تحقيقا لهدف تشجيع الاسكان الخاص والتعاونى والعام وحصول المواطن على سكن ملائم بأسعار مناسبة .

كما أوضح المصدر أن سياسة الدعم الجديدة تبقى على الاعفاءات الضريبية والجمركية المقررة للمشروعات الانتاجية والصناعية والزراعية التى تحتل أولوية اقتصادية فى اطار خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتبارها نوعا من الدعم المباشر المرغوب فيه لتدعيم جهود التنمية . □

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٦ / ٣ / ١٩٨١

الحقـائق التي يحجبهـا الدعـــم

علي مسعد محمد احمد
المدير العام للميزانية العـامة للدولة

لا تلجا الدول الديمقراطية المتقدمة الى سياسة الدعم الا في ظروف استثنائية ثم لا تلبث ان تضع الحلول اللازمة للمشكلة فتعود الامور الى طبيعتها بالتخلص من الدعم وبذلك تصبح الصورة واضحة حتى تتبين الخلل عند بدايته فتبادر بمعالجته اما نحن في مصر فقد عالجنا كل ارتفاع في الاسعار عن طريق الدعم حتى احتجبت عن الرؤية صورة خطيرة تختفي وراء الدعم يتعين علاجها وحسمها قبل استفحال شرها .

والدعم نوعان دعم ظاهر يتمثل فيما تتحمله الدولة من فروق في اسعار السلع والخدمات التي تقدمها وهذا دعم محسوب ربما تكون معالجته متيسرة لو امكن توصيل هذا الدعم لمستحقيه —

ودعم اخر مستتر لا تتحمله الدولة وانما تحمله لفئة من المواطنين بمقولة حماية الشعب من الاستغلال والجشع والانتهازية .. الى اخر المسميات التي تطلق لتبرير مسلكها وقد سنت الدولة التشريعات ولا تزال لحماية مستأجرى الاماكن السكنية من استغلال ملاك العقارات حتى اصبحت الشقة في المباني القديمة التي ايجارها الشهرى عشرة جنيهات تتكلف مثيلتها في الوقت الحالي اكثر من عشرين الف جنيه اى ان قيمتها الايجارية الشهرية تزيد على مائة وخمسين جنيها — وهذه نتيجة طبيعية لارتفاع ثمن الارض وتكاليف المباني وبذلك يستفيد الساكن بقيمة الفرق بين الايجارين — فمعنى ذلك انه يحصل على دعم بقيمة الفرق المذكور يتحمل عبؤه المالك وقد نتج من جراء هذا ان احتجبت صورة قلة الاجور خصوصا بالنسبة للعاملين بقطاع الحكومة وكان يجب ان ترتفع الاجور متمشية مع الارتفاع الحقيقي للقيمة الايجارية — كاحد عناصر تكاليف المعيشة الاساسية محسوبة على التكاليف الحقيقية حتى لا تختفي حقيقة انخفاض المرتبات لدرجة انها اصبحت عاجزة عن الوفاء بضروريات الحياة — واصبح في حكم المستحيل على النشء الجديد ان يبدأ حياته

بينما استفاد من هذا الوضع قطاعات المستثمرين (اجانب ومصريين) والتجار واصحاب المهن بان زادت دخولهم وارباحهم بقيمة الفرق في الايجار للمساكن التي يقطنها اصحاب هذه المشروعات والعاملين فيها وكذلك المحال والمصانع والمنشآت والاماكن المستخدمة في مزاولة نشاطهم بينما كان يجب ان تنقص ارباحهم بهذه القيمة حتى تظهر على حقيقتها .

لذا فقد لزم العلاج فورا حتى لا تزداد الفجوة اتساعا وتضيق الحلقة على رقاب العاملين بالقطاع الحكومي

اكثر من ذلك ويمكن معالجة هذه المشكلة بجعل محور الحل في زيادة المرتبات والايجارات بطريقة متوازنة على الوجه الاتى : ـ

١ ـ رفع القيمة الايجارية للمساكن سنويا بنسب مؤثرة (١٠٠٪ للمساكن قبل سنة ١٩٥٢ ٥٠٪ للمساكن بعد ذلك بحد اقصى يتم تحديده) اما بالنسبة للاماكن التى تستخدم في غير الاغراض السكنية فتزداد ايجاراتها بواقع ضعف الزيادة التى تقرر للمساكن وذلك لتعويض الفارق الشاسع بين القيمة الايجارية التى تسدد والقيمة الفعلية وذلك لمدة عشر سنوات يعاد النظر بعدها .

٢ ـ يعوض العاملون بالقطاع الحكومي والقطاع العام عن هذه الزيادة بتقرير علاوة ثابتة تتمشي مع كل وظيفة او مرتب ـ فلو افترضنا ان الايجار الحالي لمن يكون مرتبه من ٥٠ الى ١٠٠ جنيه هو ١٥ جنيهسا في المتوسط وان الزيادة الدورية للقيمة الايجارية ستكون بنسبة ٥٠٪ اى ٧,٥ جنيه شهريا فانه يتعين تقرير علاوة سكن في حدود هذا المبلغ (٧,٥ جنيه)

٣ ـ تمول هذه العلاوة من فرض ضريبة بواقع ٥٠٪ من الزيادة في القيمة الايجارية وتترك باقى الزيادة للمالك للصرف منها على صيانة المبنى .

وبذلك يمكن معالجة مشكلتى ازمة المساكن وقلة المرتبات الحكومية وعجزها عن مواجهة اعباء المعيشة كما سيتحمل كل مشروع بتكاليفه الحقيقية حتى تظهر نتائج اعماله معبرة عن واقع حاله فتنجلى الامور وتتضح الرؤية ويكون العلاج حاسما ثم نتخلص من اسوا صور الدعم . □

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ١٠ / ٤ / ١٩٨١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

الكوبونات

وسيلة جديدة لتحرير الدعم هل ننجح في تطبيقها ؟

أسامة سرايا

الدعم .. قضية متكررة كل عام ! وتفرض نفسها حيث وصل الى نسبة الـ ٢٠ ٪ من الدخل القومى !! .. ولكنها ستظل جديدة دائما حتى نجد لها حلا ! واذا كانت قد تحولت الى قضية سرطانية . تسرى في جسد الاقتصاد المصرى وتعوق سياسة تصحيح المسار الاقتصادى ، ويعترف الجميع انها احدى السلبيات التى تحد من التنمية الاقتصادية وتخلق السوق السوداء في بعض السلع المدعمة .. فانها في نفس الوقت ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها في هذه المرحلة التى نمر بها بالذات لسبب بسيط وهو ان هناك شريحة ضخمة من المجتمع المصرى الذين ارتبط اقتصادهم واسلوب معيشتهم ودخولهم عبر سنوات طويلة باسلوب الدعم السلعى واخطاؤه صعبة الحل . وهؤلاء يبلغ عددهم ٤,٥ مليون موظف وعامل وصاحب معاش .. بالحكومة والقطاع العام ورغم صعوبة المشكلة فاننا يجب الا نتوقف عن مواجهتها .. وهناك فكرة جديدة علينا وهى تحت الدراسة الان .. هى « الكوبونات » كيف ننفذها .؟ وطريقة تطبيقها ومطروحة لتحقيق عدة اهداف هى :

- ترشيد الاستهلاك .
- حماية حق صاحب الدعم فى أن يأخذ حقه بأسلوب يحفظ كرامته ويعطيه حق اختيار سلعته .
- ضمان أن يصل الدعم للجميع ولا تستأثر به فئة او مجموعة أفراد وبذلك تتحقق العدالة التى ننشدها .
- ترشيد سياسة الانفتاح الاقتصادى باعتبارها هدفا رئيسيا وذلك بالقضاء على نظام الازدواج السعرى .

والسؤال الان كيف نطبق نظام الكوبونات .. وما علاقته بالدعم السلعى الموجود حاليا بالنسبة لبعض السلع ؟

■ « **الخبز** » وقضية دعمه متشعبة تدخل فيها عناصر كثيرة وبدون الدخول فى تفاصيلها فقد يرتفع فى عام ١٩٧٩ بنسبة ٢٥٥٪ من عام ١٩٧٥ الا أن هذا الخبز يباع لاصحاب الدخول العالية والدخول الدنيا على حد سواء بنفس السعر كما يشتريه المواطن الذى يتحمل اعباء المعاناة المصرية والسائح الذى لا يتحمل شيئا من هذه الاعباء وبنفس السعر .. يضاف الى ذلك أنه يوجد بين المواطنين المصريين أنفسهم من يستخدم الخبز بصورة مباشرة او غير مباشرة كعلف للحيوانات والدواجن لرخص سعره بالمقارنة ، بأنواع العلف الاخرى غير المدعمة وبهذا يحقق التجار أرباحا مصدرها فى الواقع جزء من الدعم الذى تدفعه الدولة لتثبيت سعر الرغيف ومن الصعوبة التمييز عند بيع الخبز بين من يشتريه بقصد الاستهلاك الرشيد وبين من يشتريه بقصد الاستغلال التجارى .. يضاف الى ذلك أن حجم الدعم يذهب أولا الى المنتجين قبل المستهلكين وذلك فى صورة خفض متتال لسعر الدقيق للحفاظ على سعر الرغيف بدون زيادة . ولهذه النقطة بالذات آثار سلبية أهمها عدم الاهتمام بجودة الصناعة والرغيف لان الدعم ذهب الى جيوب المنتجين حتى قبل صناعة الرغيف وبيعه لمستهلكه ، وعلى الرغم من ان الدعم تصديه المستهلك فانه يظهر وكان المنتج يتفضل على المستهلك بالرغيف الرخيص . وهذا غير حقيقى فالدولة بالنيابة من المستهلكين تدفع دعما للقمح ٢٫٣٥٨ مليون ودعما للدقيق ٨ر١٥٢ مليون جنيه وذلك لدعم الرغيف حتى يصناع رخيصا ، ولذلك فان فكرة « الكوبون » تكون « اجدى » حيث يذهب للمستهلك المطلوب دعمه ثم يطلق سعر الرغيف حرا للتكلفة ، و « الكوبون » هنا يخفض سعر الرغيف الى الحد المطلوب للمستهلك الذى يجب دعمه .. ومع وضع خطة طويلة المدى تهدف الى تغيير نمط الاستهلاك بالتوسع فى الخبز المنتج قياسيا بدلا من الخبز البلدى الذى يصعب ضبط مواصفاته وانتاجه ميكانيكيا اى الخبز الافرنجى بالمخابز.

● كذلك حددت الدولة اسعار **الارز والسكر** بأقل من تكلفتها الحقيقية مما اتاح لبعض التجار المستغلين فرصة تحقيق أرباح بطريقة غير مشروعة .

● كذلك الحال بالنسبة للقطن فان الدولة تتحمل عبئا كبيرا فى دعم الاقمشة الشعبية عن طريق تثبيت اسعار القطن الذى تحصل عليه المغازل المحلية ، وبالتالى تثبيت اسعار الغزل الذى تحصل عليه مصانع الغزل والنسيج ويتبين من بيانات التموين [كما تقول آخر دراسة عن سياسات الدعم والعدالة الاجتماعية اعدها دكتور حسنى حافظ وكيل الوزارة ببنك الاستثمار القومى ان الدولة تحملت ١٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٣ لدعم البقوليات [الفول والعدس] ازدادت فى ١٩٧٩ الى حوالى ٣ر٢٧ مليون جنيه بزيادة قدرها نحو ٢٧٣٪ وهى نفس القيمة تقريبا ١٩٨١/٨ ..

كما يقدر حجم دعم **الزيت** بحوالى اربعة اضعاف دعم البقوليات .. تحملت الدولة ١١٤ مليون جنيه فى عام ٨٠/ ١٩٨١ ..

وكل هذه السلع يحصل عليها المستهلك بصعوبة بالغة ويرجع الاتهام دائما الى طريقة التوزيع وحجم الكميات ..

وتقول دراسة جديدة لمعالجة مشكلات هذه السلع ان طرحها جميعا بسعر موحد سيكون حلا لوجود السلع بكميات مناسبة وفى كل وقت ، ولكن كيف نحل مشاكل المحتاجين الى دعم هذه السلع .. من المناسب هنا أن نخصص لهم كميات من « كوبونات » مصنفة لكل سلعة على حدة حتى يمكن توجيه الاستهلاك لها خصيصا . على اساسها يتم خفض سعر السلعة بالنسبة للمستهلك حامل « الكوبون » بكمية الفرق بين السعرين « الحر » و « المدعم » .

والنقاط المطروحة لدراسة فكرة « الكوبون » هى أن اجمالى المدعم للسلع بلغ ١٥٦٣ مليون جنيه وتبلغ نسبة دعم السلع التموينية الى اجمالى الدعم بنسبة ٧٠ ٪ وهى النسبة الممكن ان يتحرك فيها « الكوبون » ليكون بديلا من السعر المخفض للسلعة ويوجه لصاحب الدعم مباشرة يحصل عليها فى أول كل شهر مع مرتبه ليكون اضافة للدخل موجهة اساسا لاستهلاك نوعيات السلع المعينة المخصص لها الدعم ويستطيع ان يستعمل « الكوبون » في اى موقع سواء كان مجمعا استهلاكيا او فى القطاعين العام والخاص ، يضاف الى ذلك ان المستهلك سوف يكون واضحا له السعر الحقيقى للسلعة وحجم الدعم المعطى له والمضاف الى دخله ، بما يمكن معه ان نعتبر « الكوبون » نقودا من نوع جديد موجهة لشراء نوعيات من السلع أى موجهة الى الاستهلاك .

يضيف الى ذلك امكانية استعمال « الكوبون » لترشيد الاستهلاك وخير مثال على ذلك هو « البنزين » حيث يمكن ان نحدد للمستهلك ووفقا لحجم السيارة كميات معينة بالسعر المدعم .

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١٧ / ٤ / ١٩٨١

«مــأزق الــدعـم» !!

لا هو يذهب الى أصحابه ..
ولا هو يتوقف عند حدود !!

البديل:

«كارت» لمحدودى الدخل

يحقق

- شراء السلع بأسعار مخفضة
- يستخدم أكثر من مرة خلال الشهر
- يمثل مبلغا نقديا ثابتا شهريا

أصبحت مشكلة الدعم مشكلتين :
الاولى أنه هو لم يعد يصل كاملا الى اصحابه الحقيقيين من ذوى الدخول المحدودة .. وهذه حقيقة ثابتة ندركها جميعا من سنوات .. ومن وقتها لم تستطع المناقشات والدراسات والقرارات حصر المشكلة ومواجهتها ..

اما المشكلة الثانية فهى ان الدعم اصبح يمثل عبئا متزايدا على ميزانية الدولة فالدعم يتزايد والاسعار فى مستواها العام تتزايد .. والاجور مهما زادت فهى لاتزال فى حلقة ((محدودى الدخل)) .. وهى أيضا لا تستطيع الانتصار فى الحرب الباردة على الاسعار .

والكلام حول الدعم ليس جديدا ؛ فالفكر والتفكير قد استقرا على عدد من البديهيات تدور حول ضرورة استمراره وهذا خط سياسى عام ..

اما ما يجب أن نصل اليه فهو ثورة فى الفكر الكلاسيكي والتمرد عليه لتحقيق الهدف الاقتصادى من الدعم وهو الا يذهب الا الى من يستحقه بالفعل..

ولنتفق اولا .. من هم محدودو الدخل ؟ وما هى المؤشرات والمعايير التى نستطيع ان نستعين بها فى ذلك ؟

هم اولا وقبل كل الفئات : اصحاب المعاشات والضمان الاجتماعى باشكالها وانواعها المختلفة .

وهم ايضا القاعدة العريضة التى تحصل على دخل ثابت شهرى فى المتوسط يقل عن خمسين جنيها ..

وهم ايضا المجموعة التالية لذلك والذين تتراوح دخولهم مابين ٥٠ الى ١٠٠ جنيه شهريا ..

غير ان التقسيم ليس بهذه السهولة والبساطة ، اذ بالتطع سوف تسقط قطاعات اخرى لم تدخل فى حسبان هذا الحصر ، غير انه يمكن الاستدلال عليها بمؤشرات أخرى عند الامعان فى طبيعة الانشطة المختلفة وخاصة الزراعة .

وعلى أية حال فان « الوضع الاجتماعى » هو الاخر يعد احد المؤشرات الهامة المكملة لمعيار المرتب او الدخل ..

اذ كما تتحدد الاعفاءات الضريبية ومدى تصاعد شرائح الضرائب على اساس « متزوج » و متزوج ويعول » و« أعزب » ، بل وايضا عدد الاولاد ومستويات مراحلهم التعليمية فى حالة المتزوج ويعول ، وهكذا يمكن ان نضيف هذا البعد الاجتماعى عند تصنيف مستويات الدخول المختلفة ، ومن ثم نصل الى ترشيد فى هذا التصنيف يقترب ما أمكن من الواقع ..

اذا استطعنا اذن الوصول الى هذا « الهيكل الاجتماعى والاقتصادى » لاولئك الذين ينبغى ان يكون الدعم لهم ولخدمتهم فاننا بالتالى نستطيع أن نتصور الحلول البديلة للوضع الحالى للدعم وتلافى مساوئه ..

احد هذه الحلول يتمثل فى عدد من الخطوات :

■ **الاولى** هى تأمين الاحتياجات الاساسية للفرد ، والتى تحققها البطاقة التموينية العادية بأن تكفل حصول كل فرد على حجم من السلع التموينية الاساسية ، باسعار لم يعد لها وجود او تعامل .

■ **والخطوة الثانية** هى البطاقة الاضافية او الفئوية ، والتى تؤمن ايضا الحصول على كميات مماثلة من نفس السلع لكل فرد ولكن بالاسعار المدعمة .

ولا شك أن كلتا الكميتين – بكل المقاييس – كافية وملائمة لاستهلاك الفرد شهريا .

■ **والخطوة الثالثة** ، هى التدرج فى الغاء الدعم بمعنى أن الغاءه سيؤدى الى زيادة كبيرة فى الاسعار ، ولما كان هذا أمرا غير مرغوب فيه من مختلف النواحى ، فان من المتصور ان السياسة الاقتصادية الحكيمة هنا ينبغى أن تراعى مثل هذه الاثار ، وبالتالى تلجأ الى التدرج فى هذه الزيادات وفقا لبرنامج زمنى معين بحيث ينتهى شبح الدعم تماما بعدها .

وبكل تأكيد ، فان الفرد عندما يجد احتياجاته الاساسية قد تم تأمينها بأسعار مدعمة ، فان احتياجاته الكمالية والاضافية من هذه السلع تصبح غير ذات بال او تأثير . وبصورة أوضح فان المستهلك الذى يجد السكر اللازم بالسعر المعقول والمدعم لمواجهة متطلباته اليومية فانه يقبل دفع اسعار اعلى لشراء سكر اخر على سبيل المثال لصناعة «تورتة» أو حلوى بالمنزل

■ **أما الخطوة الرابعة** : وهى ايضا مرتبطة بكل ما سبق ، فهى اجابة على سؤال محدد :

اين تذهب الاموال التى يمكن توفيرها من ترشيد الدعم ؟ الاجابة

ببساطة انه يمكن اعادة تشغيل جزءمن هذه الاموال وتخصيصها ايضا لمحدودى الدخل ، وهنا يتمثل ذلك فى اقتراح محدد مؤداه ان يكون هناك كارت لكل مستحق للدعم يوضح اسمه وبيانات بطاقته التموينية « عدد افراد الاسرة » كما يحدد انتماءه لاحدى الفئات التالية :

■ فئة «أ» وهى الاقل من ٢٥ جنيها شهريا ويتم توزيع الدعم عليها كمايلى :

١ — متزوج ويعول يحصل على دعم ١٠٠٪ من دخله اى ٢٥ جنيها

٢ — متزوج يحصل على دعم يعادل ٢٠ جنيها .

٣ — اعزب يحصل على دعم يعادل ١٠ جنيهات .

■ فئة « ب » وهى ذات الدخل مابين ٢٥ — ٥٠ جنيها شهريا ويتوزع الدعم عليها كالاتى :

١ — متزوج ويعول يحصل على دعم يعادل ٢٥ جنيها شهريا .

٢ — متزوج يحصل على دعم يعادل ٢٠ جنيها شهريا .

٣ — اعزب يحصل على دعم يعادل ٨ جنيهات شهريا .

■ فئه « هـ » وهى التى يتراوح دخل الفرد فيها مابين ٥٠ —٧٥ جنيها شهريا ويتم توزيع نصيبها من الدعم كما يلى :

١ — متزوج ويعول يحصل على ٢٠ جنيها شهريا كدعم .

٢ — متزوج يحصل على ١٥ جنيها شهريا كدعم .

٣ — الاعزب ولا يحصل على اى دعم

■ فئة «د» وهى التى يتراوح دخلها الشهرى مابين ٧٥ — ١٠٠ جنيه شهريا ويتوزع عليها الدعم كما يلى :

١ — متزوج ويعول يحصل على دعم يعادل ١٥ جنيها شهريا .

٢ — متزوج يحصل على دعم يعادل ١٠ جنيهات شهريا .

٣ — الاعزب لا يحصل على اى دعم

وجدير بالملاحظة ان تغيير الموقف الاجتماعى للشخص يسمح له بالانتقال من فئة الى اخرى وهكذا حتى يخرج من دائرة الدعم عندما يصل الى الدخل الاعلى من مائة جنيه شهريا .

١٤٨٣ مليون جنيه لدعم التمـوين بالموازنة الجـديدة

صرح مسئول بالقطاع الاقتصادي بان دعم السلع التموينية فى الموازنة الجديدة يبلغ ١٤٨٣ مليون جنيه بزيادة قدرهـا ٣٦٥ مليون جنيه عن موازنة العـام الماضي ٨٠ ــ ٨١ ويمثل دعم السلع التموينية حوالى ٧٢ر٦ فى المائة من اجمالى الدعم المقـرر فى الموازنـة الجديدة .

واضاف ان باقى الدعم يتمثـل فى تحمل الدولة اعباء فروق اسعـار عن القروض الميسرة لمشروعات الامن الغذائى واستصـلاح الاراضى والاسكـان الاقتصادى .. وكذلك اعباء بيـع الاقمشة الشعبية ومساهمة الدولة فى تكلفة انتاج واستيراد البوتاجاز ودعم الاسمدة ومستلزمات الانتاج ومساهمـة الدولة ايضا فى دعم تذكرة الاتوبيس .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ : ٩ / ٥ / ١٩٨١

□ الاســــتمرار فى ســـــياسة الـــدعم :

هل يضــمن السيطرة على الأســعار ؟!

□ د · فـؤاد حسين وزير الدولة للمالية يقول :

هدف الدعم تثبيت أسعار السلع الاساسية وتوفــــير احتياجات الاســــتهلاك

اجرى الحوار
أســـامة غيث

التساؤلات حول سياســـة الاسعار خلال السنة الماليـــة الجديدة ٨١ ـ ١٩٨٢ ·· يكـادبتركز حولها الحوار والنقاش فى مواقع العمل المختلفة وداخلجدران البيت المصــرى ·· الكل يحاول ان يحسب ·· كم سيحقق من زيادة فى المرتب والاجـــر والمعاش ؟! ·· والكل يناقش ويجادل فى نفس الوقت لتقدير قيمة الاعباء التي يمكن ان تضاف اليه نتيجة ارتفاعات الاسعار؟!

ما هى حقيقة الصورة المالية الاقتصادية التى يمكن ان تتحرك فى حدودها التوقعات والحسابات وتقديرات الاضافة والخصــم بالنسبة لمستويات المعيشة خاصة لحدودى الدخل القاعدة العريضة من المواطنين ؟!

عوامل مختلفة اجتماعية وسياسية واقتصادية تتشابك جميعا عند تقييم القرار الاقتصادى وخلفيات السياسات المالية والاقتصادية للمجتمع .. والصورة النهائية للقرار تعبير عن حوار متصل بين مصالح متعارضة تتفق فى بعض النقاط وتشتد خلافاتها فى الكثير من النقاط الحيوية والهامة ؟!

ولكن وفى ضوء ما تم الاعلان عنه من سياسات مالية واقتصادية واجتماعية من خلال الموازنة الجديدة .. كيف يمكن للمواطن المصرى وخصوصا اصحاب الدخول المحدودة ان يحسب موقفه من الاسعار ؟!

يوضح الدكتور فؤاد حسين وزير الدولة للمالية كيف يمكن للمواطن معرفة سياسة الاسعار من خلال ما تقدمه الموازنة الجديدة من اعتمادات للدعم وخفض تكاليف المعيشة انه بالنسبة للسياسات السعرية تؤكد هذه الموازنة على ما اعلنه الرئيس السادات فى احتفالات اول مايو من انه لا زيادة

فى الاسعار .. وان هناك التزام من الحكومة بعدم رفع اسعار السلع الاساسية والضرورية التى تمثل الاستهلاك اليومى للقاعدة العريضة من المواطنين محدودى الدخل .. وان الدولة التزامها لا يتوقف عند ذلك الحد فقط بل تسعى فى المقابل وباشكال متعددة من خلال سياسات مالية وضريبية واقتصادية واجتماعية ان تحقق ارتفاعا فى مستويات المعيشة لجموع المواطنين .

ويضيف الدكتور فؤاد حسن ان المدخل الاول لتحقيق ذلك يتم من خلال التاكيد على سياسة الدعم وخفض تكاليف المعيشة وتدبير الاعتمادات المالية المطلوبة والتى

تبلغ فى الموازنة الجديدة ٢٠٠٠ مليون جنيه بزيادة ٤٣٧ مليون جنيه وبنسبة زيادة ٢٧٫٩ فى المائة عن الموازنة الحالية .

■■ ما هى السلع الاساسية والضرورية التى تقدم الحكومة الدعم اللازم لتثبيت اسعارها .. وهل هناك تعديل فى قائمة السلع الواردة بالموازنة الحالية ؟!

● يقول الدكتور فؤاد حسين انه لا تعديل فى سياسة الدعم من حيث السلع والخدمات التى يتم توفير الدعم اللازم لها لتثبيت اسعار بيعها للمواطنين .. سواء حصص سلع البطاقات من الزيت والشاى والسكر او السلع من الحصص الاضافية والتى تشمل الزيت والسكر والشاى والصابون والفول والعدس والمنظفات الصناعية .

وتثبيت الاسعار فى الموازنة الجديدة يشمل السلع الضرورية والاساسية التالية ..

الزيت والشحومات النباتية والحيوانية اللحوم والدواجن المجمدة والحية ، والفول والعدس والارز والبقول ، رغيف الخبز والقمح والدقيق ، الذرة والسمسم والسكر ، والاسماك المجمدة ، واللحوم المحفوظة والجبن ، ولبن الاطفال ، وانبوبة البوتاجاز ، والاسمدة والمبيدات والبذور للمزارعين ، وعدم زيادة خدمات النقل خاصة خدمات نقل الركاب بالقاهرة والاسكندرية .

وتتضمن الموازنة كافة الاعتمادات اللازمة لذلك .. وبالتالى فان المواطن لن تضاف عليه اعباء اضافية سعرية خلال الموازنة الجديدة

•• وما تحقق من زيادة في الدخول يعتبر اضافة الى مستوى المعيشة وقدرته الشرائية لتلبية المزيد من احتياجاته •

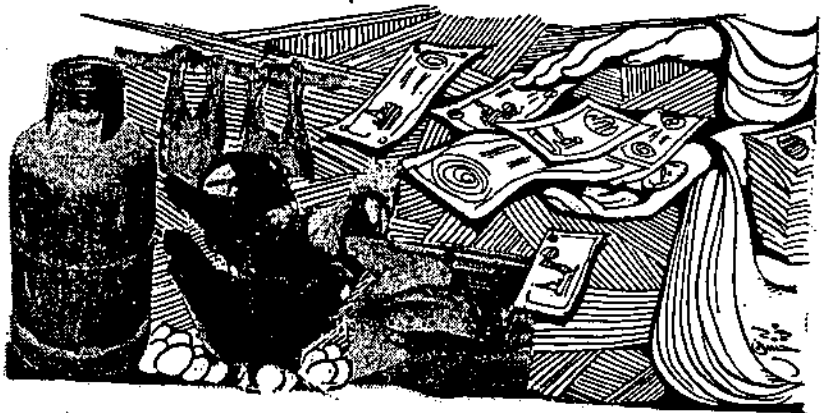
■ ولكن ما هي قيمة اعتمادات الدعم للسلع الاساسية •• وهل تم دعم السلع بالكميات اللازمة لتوفير كافة الاحتياجات من السلع الاساسية والضرورية ؟!

■ يوضح الدكتور فؤاد حسين ان تقدير قيمة الدعم لكل سلعة يتم بناء على دراسات كاملة حول احتياجات الاستهلاك الفعلية من السلعة وبما يحقق مخزونا استراتيجيا من السلعة لمدة تتراوح بين شهرين وثلاثة شهور •• بحيث تتوفر احتياجات الاستهلاك بصورة مطمئنة وعلى مدار العام دون التعرض لاية اختناقات •

ويقول الدكتور فؤاد حسين ان اعتمادات السلع التموينية وحدها ١٤٧٣ر١ مليون جنيه مقابل ١١٠٨ مليون جنيه في السنة المالية الحالية بزيادة قدرها ٣٦٥ر١ مليون جنيه، وبذلك فان اعتمادات الدعم يخصص منها للسلع التموينية ٧٣ر٦ في المائة من الاجمالي بالموازنة الجديدة •

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــرام
التاريخ: ١١ / ٥ / ١٩٨١

كيـــف ننقـــذ الدعــم من مأزقــه؟



- ٢٠٠٠ مليـون جنيـه تذهب الى مسـار خاطىء !
- الدعم للمستهلك هـدف أسـاسى وليس لتكـوين ثروات غير مشروعة على حسـاب محدودى الدخل !

الدعم .. كيف يذهب الى مستحقيه .. اى الى من يتقـرر لهم .. اعتمادات الدعم الموجهة اساسا الى خفض تكاليف المعيشة لمحدودى الدخل يجب أن تذهب اليهم . هناك اتفاق على ذلك .. ولكن كيـف ؟ هذا هو السؤال الذى طرحتـه الصـفحة الاقتصادية عندما طرحت اسلوب ((الكوبونات ، والكارت)) . . واليـوم هناك دراسات بوزارتى المالية والتموين تهـدف الى ايجاد حل ((لمازق الدعم))

فمن غير المعقول ان نترك اعتمادات وصلت فى مشروع الموازنة للسنة المالية ٨١ ـ ١٩٨٢ الى مبلغ ٢٠٠٠ مليون جنيه وكانت فى العام الماضى

١٩٦٤٥

١٥٦٣ مليون جنيه اى زادت بمقدار ٤٣٧ مليون جنيه بنسبة زيادة ٩ر٢٧ فى المائة ٠٠ هل نترك هذه المبالغ لتذهب الى بعض الجشعين من اصحاب المخابز الذين يسيئون الى صناعة انتاج الرغيف فى مصر ويسببون معاناة لرجل الشارع فى الحصول على رغيف جيد على الرغم من انهم يحصلون على ٨٠٠ مليون جنيه كدعم ٠٠ ونريد ان نسأل هل هذا الدعم لنا كمستهلكين ام لهم كاصحاب مخابز ؟٠ والسلع التموينية لها فى الميزانية ١ر١٤٧٣ مليون جنيه وكانت فى العام الماضى ١١٠٨ ملايين جنيه اى زاد دعمها بمقدار ١ر٣٦٥ مليون جنيه ٠ اى ان السلع التموينية اصبحت تستوعب ٦ر٧٣ فى المائة من اجمالى الدعم المقرر للعام القادم ٠٠ وهناك اشكال كثيرة للدعم منها ٠٠

● وتتحمل الدولة اعباء الاقمشة الشعبية لمحدودى الدخل باسعار تقل عن تكلفتها بلغ مقدارها ٧٠ مليون جنيه ٠

٠٠ تساهم الحكومة فى استيراد البوتاجاز وتبيع للمواطنين باسعار مناسبة وتتحمل ٦ر٩١ مليون جنيه كانت ٨٥ مليون جنيه فى العام الماضى وعلى الرغم من ذلك هناك المستغل الذى يقف بالمرصاد حائلا من ان يصل هذا الدعم الى المستحق صاحب الانبوبة بالازمات المفتعلة

٠٠ اشكال الدعم كثيرة اى انه باختصار موضوعنا يهمنا جميعا ويجب الا نهمل الحديث فيه وان نطالب بحماية حقوقنا لان هذا بداية الاصلاح الاقتصادى ٠٠ اذا كنا نتحفظ فى ان نحول الدعم الى نقود تذهب الى جيوبنا مباشرة خوفا من التضخم وارتفاع الاسعار فيجب ان نعرف الطريق السليم ليذهب الدعم الى صاحبه وكلنا لنا حق فيه ٠٠ والحوار مفتوح للجميع ٠٠

وكانت الصفحة الاقتصادية قد طرحت فكرتين لانقاذ الدعم من مازقه هما الكوبونات والكارتات وتلقينا رسائل ودراسات لاراء من المتخصصين والمستهلكين تتضمن العديد من وجهات النظر الجديدة نضعها امام اللجان المتخصصة التى تعكف الان فى وزارتى المالية والتموين على دراسة افكار جديدة للدعم لتطبيقها مع الميزانية الجديدة فى يوليو القادم ٠

الكوبونات ٠٠ لماذا ؟

الكوبون هل يكون وسيلة لتحرير الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه ليوجه الى ٥ر٤ مليون عامل وموظف وصاحب معاش بالحكومة والقطاع العام ارتبطت دخولهم ومعيشتهم باسلوب الدعم السلعى ٠٠ على الرغم مما يشوبه من اخطاء ٠٠٠

و « الكوبونات » فكرة ترمى الى ترشيد الاستهلاك وحماية حق صاحب الدعم وضمان وصوله اليه واوضح ان الدعم السلعى قضية متكررة كل عام وانه وصل الى نسبة ٢٠ فى المائة من الدخل القومى ٠

ولما كان المستهلك المقصود بالدعم يحصل على هذه السلع باسعارها المدعمة بصعوبة بالغة ، كما يتساوى المستهلك المستحق للدعم وغير المستحق له فى الحصول عليها بنفس السعر كما هى الحال بالنسبة لرغيف العيش ، فان

الخطأ فى ذلك يرجع الى طريقة التوزيع وحجم الكميات الموزعة ..

وتقضى فكرة « الكوبونات » التى عرضتها الصفحة للدراسة بطرح هذه السلع بسعر موحد غير مدعم مما سيؤدى الى توفير السلع بالكميات المناسبة وفى كل وقت ولحل مشاكل الطبقات المحتاجة للدعم تخصص لهم كميات من « كوبونات » مصنفة لكل سلعة ، يتم على اساسها خفض سعر السلعة بالنسبة للمستهلك حامل الكوبون بمقدار الفرق بين السعرين « الحر » والمدعم وبذلك يحصل صاحب الدعم مباشرة على الدعم فى صورة الكوبونات التى تصرف له اول كل شهر مع مرتبه لتكون اضافة للدخل ، ويستطيع حامل الكوبون ان يستعمله فى اى موقع سواء كان مجمعا استهلاكيا اومحلا من محلات القطاعين العام او الخاص لشراء نوعيات السلع المخصص لها الدعم . ولما كانت نسبة دعم السلع التموينية الى اجمالى اعتمادات الدعم تصل الى ٧٠ فى المائة فان الكوبون يمكن ان يتحرك فى حدود هذه النسبة لتكون بديلا عن السعر المدعم للسلعة ويرجع الى صاحب الدعم مباشرة .

الكارت ماهو ؟ ومن هم محدودو الدخل ؟

كما طرح عصام رفعت قضية الكارت وضرورة ان يذهب الى محدودى الدخل المستحقين للدعم فعلا وحصرهم فى اصحاب المعاشات والضمان الاجتماعى ، واولئك الذين يحصلون على دخل ثابت شهرى فى المتوسط يقل عن خمسين جنيها ، يليهم الذين تتراوح دخولهم ما بين ٥٠ ، ١٠٠ جنيه شهريا . هذا بالاضافة الى بعض القطاعات الاخرى مثل قطاع الزراعة .

واقترح اعطاء كارت لمحدودى الدخل بعد تقسيمهم الى فئات وفقا لمستويات دخولهم « أ ، ب ، ج ، د » بحيث يوزع الدعم عليهم بنسب وفقا لحالتهم الاجتماعية « متزوج ويعول متزوج ، اعزب » ، على ان يسمح للشخص بالانتقال من فئة الى اخرى حتى يخرج من دائرة الدعم عندما يصل دخله الى ١٠٠ جنيه شهريا . وهذا الكارت يسلم له شهريا يحدد فيه موقفه من الدعم ويتيح له شراء السلع من محال القطاع العام بخصم يعادل ١٠ فى المائة من قيمتها وهو نظام شبيه بمشروع رعاية العاملين المطبق حاليا ، على ان يميز اصحاب المعاشات لانهم الفئة الاولى بالرعاية بحيث يحصلون على دعم يعادل معاشاتهم طالما تقل عن ٥٠ جنيها شهريا ، واما المعاشات التى تزيد على ذلك فيحصل اصحابها على دعم بنسب اقل وبهذا يمكن ضمان وصول الدعم الى مستحقيه والتحكم فيه .

مشاكل تواجه الكوبون ماهى ؟

يقول حسن فايز فهمى مدير عام البحوث بوزارة المالية ..

قد يبدو ان فكرة الكوبونات قد اتت

بجديد من حيث تسهيل وتيسير مشكلة التوزيع على اصحاب الكوبونات اذ يمكنهم صرفها من اى موقع بخلاف البطاقات التى ترتبط بجمعية استهلاكية معينة .. وانها ستؤدى الى حصول المستحقين على مخصصاتهم من السلع المدعمة فى يسر وتقضى على السوق السوداء للاتجار فيها وبالتالى تخفف من اعتمادات الدعم ، وتتيح للشركات المنتجة وكلها قطاع عام فرصة لتحقيق ارباح . وكل هذه اهداف مرغوب فيها بلاشك

ولكن يعاب على نظام الكوبونات هذا عدة امور منها ....

١ ـ احتمال بيع حاملها لها للغير بسعر يزيد على السعر المدعم وينخفض عن السعر الحر وهنا يتسرب الدعم الى غير مستحقيه وتنشأ مشكلة اخرى وهى مشكلة الاتجار فى « الكوبونات »

٢ ـ ومن ناحية اخرى فان هذه الكوبونات عرضة للتزييف وهو امر يسير كما حدث بالفعل بالنسبة للكوبونات التى كان معمولا بها لصرف الكيروسين فى اثناء فترة الحرب العالمية الماضية وما اعقبها وهنا نجد انفسنا فى مواجهة حرب خفية اخرى مع المزورين والمستفيدين من هذا النظام وغير المستحقين له ، وندخل فى متاهات لا قبل لنا بها ونحن فى غنى عن المزيد منها .

وأخرى تواجه الكارت

ويرد على ذلك ..

١ ـ بانه لكى يكون هذا التقسيم واقعيا ومقبولا يجب ان تراعى فيه اعتبارات كثيرة منها ان مبلغ الـ ١٠٠ جنيه الرقم الذى اعتبره الكاتب حدا أقصى لمحدودى الدخل مبلغ اصبح متواضعا جدا هذه الايام بمقاييس التضخم والارتفاع الحالى المجنون للاسعار . ومن ثم فان القول بان من يحصل على ١٠٠ جنيه يعتبر فوق مستوى الانتفاع بالدعم قول غير سليم وماذا يفعل مثل هذا المبلغ الان للموظف واسرته طوال ٣٠ يوما فى الشهر

و ... و ... ؟ ثم كلنا يعلم ان المقررات التموينية التى تباع باسعار مدعومه لا تكفى اغلب الاسر فيضطرون الى شراء باقى مايحتاجون اليه منها من السوق الحرة بالاسعار الاقتصادية المرتفعة كالسكر والزيت مثلا .

ثم ان هذا الاقتراح يتنافى مع النظرة العملية لقرار وزير التموين رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٠ الذى قضى باستثناء كل من يخضع للضريبة العامة على الايراد من موظفى الحكومة ، والقطاع العام من عدم الانتفاع بالاسعار المدعمة بوصفهم من محدودى الدخل ، ومعلوم انه لا يخضع لهذه الضريبة الا من جاوز ايراده ١٠٠ جنيه شهريا بل اكثر « بمراعاة الاعفاء للاعباء العائلية »

ثم انه لا مكان لتطبيق مثل هذا الاقتراح لابد من ان يسبقه اتخاذ اجراءين اساسيين ، اولهما ـ حصر فئات محدودو الدخل على سبيل الدقة والشمول ؟ والثانى ـ تحديد مقدار دخل كل منهم او اسرته .

ولكن ما هو الحل ؟

واذا كان هذا متاحا بالنسبة

للعاملين فى الدولة او القطاع العام او الخاص فان هؤلاء لا يشكلون سوى نسبة من محدودى الدخل ، الذين يمكن أن تندرج تحتهم طوائف لاحصر لها ويؤلفون غالبية ابناء الشعب . فضلا عن العاملين بالحكومة والقطاع العام فانه يسبقهم فى الاولوية ..

١ ـ طائفة العاملين بالقطاع الخاص من الاجراء وهم اسوأ وضعا مما دعا الحكومة الى التفكير فى استصدار تشريع خاص بهم لتحسين احوالهم ومرتباتهم .

٢ ـ أرباب المعاشات الذين بلغوا سن الشيخوخه لانهم اصبحوا خارج نطاق الخدمة العامله واصبحوا لا يحصلون على علاوات او ترقيات او تسويه حالات او قانون ٨٣

٣ ـ المنتفعون من نظم التأمينات الاجتماعية ومعاش السادات من الايتام والارامل ممن لاعائل لهم ولا مورد رزق ،ومن يحصلون على الزكاة من بنك ناصر ولجان الزكاة بالمساجد .

٤ ـ العاطلون ممن بلغوا سن العمل ولا يجدونه ، وكل مجتمع لا يخلو من امثال هؤلاء مهما كان متقدما ولهذا فان مجتمعنا ايضا لا يخلو منهم .

٥ ـ عمال الزراعة الذين بدأوا يهجرون الريف ـ حيث تناقصت فرص الحصول على عمل ـ بحثا عن فرص افضل للعمل فى المدينة لمافى الريف من عوامل طرد وفى المدينة من عوامل جذب حتى تسببوا فى تفاقم ازمات الاسكان والتموين والنقل والبطالة المقنعة بالمدن : وتشير بعض الاحصاءات الى ان البطالة المقنعة وصلت الى ٤٥ فى المائة من اجمالى العاملين بالقطاع الزراعى .

كما ان اجور العمال الزراعيين بالرغم من ارتفاعها عن ذى قبل فانها لم تعد تتناسب مع متطلبات الحياة اليومية ، فضلا عن ان الفلاح لا يعمل اكثر من ٢٠ يوما فى الشهر على الاكثر .. ثم اهل الريف محرومون من البطاقات الفئوية وغيرها من المزايا التموينية التى ينتفع بها بعض سكان المدن .

٦ ـ عمال التراحيل ، والباعة المتجولون .

٧ ـ أصحاب الملكيات الزراعية المحدودة وكذا اصحاب الملكيات العقارية الصغيرة التى اصبحت ايجاراتها تافهة فى مواجهة موجة الغلاء الضارية .

كما ان محدودى الدخل ينصرف دائما فى الاذهان الى طائفة الموظفين وحدهم ـ ولكن دائرة محدودى الدخل تتسع لغيرهم من الكثيرين بحيث ان الموظفين لا يشكلون من مجموع محدودى الدخل الا نسبة محدودة . وهذا يرينا مدى صعوبة المسالة .

ثم تاتى بعد ذلك مشكلة تحديد دخل الافراد او الاسر المنتمية الى كل هذه الطوائف واذا تيسر ذلك بالنسبة للقليل منهم ، فكيف يتسنى بالنسبة لباقى طوائفهم .

وفى سبيل ترشيد الدعم وضمان وصوله الى مستحقيه فان المشكلة ليست فى كيفية صرف المقررات التموينية للمستحقين وهل يكون ذلك بكوبونات او كارتات، فليست العبرة بالشكل ولكن بالوسيله والمضمون وماعيب البطاقات التموينية والفئوية المستعملة الان وما الفرق بينها وبين الكارتات والكوبونات ؟

اننا نحدد ان افضل الوسائل لتوزيع السلع الاساسية المدعمة مركزيا اما السلع التى توزع عن طريق المجمعات الاستهلاكية العامة فهى التى تصاحبها انحرافات وتخلق سوقا سوداء للاتجار فى سلع تموينية أخرى هامة ٠٠ واما كيفية القضاء على هذه الانحرافات والعمل على كفالة وصول هذه السلع الى المستحقين لها وعدم تسربها الى غير المستحقين ٠ وهل الدعم لازم يجب الابقاء عليه لانه اصبح جزءا من حياة الناس ٠٠ ام يتعين الغاؤه وترك السلع لتباع بالاسعار الاقتصادية مهما كانت مرتفعة نظرا لما يلقيه الدعم من اعباء ثقال على ميزانية الدولة وميزان مدفوعاته تتضاعف من عام الى عام ٠٠ ام ترشيده ووسائل ذلك ٠٠ فتلك قضية اخرى كبيرة ٠٠ قضية ساخنة ومتجددة ٠٠ تعددت فيها الاراء ٠٠

اسامة سرايا

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهــــرام
التاريخ: ١٢ / ٥ / ١٩٨١

□□ خـــبراء الاقتصـــــاد :

الدعم .. يزيد ١٠٠ مرة خـلال ١٠ سـنوات

تحقيق : شريف العبد

٢٠٠٠ مليون جنيه حجم الدعم فى موازنة ٨١ — ١٩٨٢ وكان هذا الرقم عام ١٩٧٠ يبلغ ٢١ مليون جنيه والقفزات التى طرأت على ارقام الدعم منذ بداية السبعينات حتى الان تجعلنا بطبيعة الحال نتصور أن هناك ارتفاعات مماثلة فى الدعم خلال السنوات المقبلة وهذا ما يجعلنا نتساءل الى أى مدى ستتحمل موازنة الدولة هذا العبء المتزايد والى متى سيظل الدعم يلتهم الزيادات التى تتحقق فى الموارد العامة للدولة وهل هناك بدائل لسياسة الدعم يمكن أن تحد من تزايد هذا العبء على الموازنة العامة وفى نفس الوقت تضمن حماية المستهلك من لهيب الاسعار .

الدعم قضية سياسية واجتماعية أيضـــا

يقول الدكتور مصطفى السعيد عميد كلية الاقتصاد لاشك أن قضية الدعم من اهم وأخطر القضايا التى يواجهها المجتمع المصرى حاليا وسبب ذلك أن هذه القضية ليست قضية اقتصـــادية محسب ولكنها أيضا قضية اجتماعية وسياسية واذا أردنا معالجة هذه القضية فان هناك بعض الحقائق الاســاسية التى يتعين ابرازها تمهيدا لتقديم أى علاج .. الحقيقة الاولى هى الزيادة المستمرة فى حجم الاعتمادات المخصصة للدعم من سنة الى أخرى وخاصة فى السنة الاخيرة حيث زادت اعتمادات الدعـــم من ١٢٠٠ مليون فى موازنة ٨٠ — ١٩٨١ الى ٢٠٠٠ مليـون فى هذا العام بزيادة قدرها ٧٠ فى المائة.

والحقيقة الثانية أن علاج الدعم يرتبط بعلاج وتغيير الكثير من جوانب الاقتصاد المصرى فعلاج الدعم يرتبط بسياسات جـديدة للاجور والاسـعار والانتـاج والاستيراد .. فالامر يقتضى تغييرا شاملا فى الســياسات الاقتصــادية .

والحقيقــة الثالثـة أن الجــوانب الاجتماعية والسياسية لقضـية الدعم لا يمكن التقليل من أهميتها فالدعـــم خاصة بالنسبة لبعض السلع الاساسية كالخبز يجسد اهتمام الحكومة بتخفيف اعباء المعيشة على الطبقات محدودة الدخـــل .

ولعل هذه الحقائق هى التى تجعل من قضية الدعم أمرا يصعب علاجه أو على الاقل تدعو متخذ القرار الاقتصادى الى التردد فى المساس به ولكن مع تقديرنا للصعوبات التى تواجه قضية الدعم فان ذلك لا يجوز أن يكون سببا قاطعا فى عدم مواجهة هذه القضــية والامر هنا يحتاج الى تضــافر الجميع وخاصة تضافر القرار الســياسى مع القرار الاقتصادى بحيث لا يتم التفكير فى العلاج الا فى اطار تفكير سياسى

حول كيفية اقناع الجماهير بالحل المقترح كذلك فالامر يتطلب أن يأتي علاج الدعم في اطار سياسة اقتصادية جديدة وشاملة وان يقتنع جميع المسئولين في القطاعات المختلفة بضرورة الالتزام بهذه السياسة وخاصة قطاعات الانتاج الصناعي والزراعي وقطاع التموين ويتعين بجانب ذلك الا تكون مواجهة قضية الدعم في سنة واحدة أو سنتين ولكن يتعين أن يتم ذلك بتدريج وكخطوة أولى فانه يمكن تثبيت حجم الدعم عند قدر معين وأن تلتزم الحكومة بعدم زيادته عن ذلك القدر مع اتباع سياسة للاجور والاسعار بما يكفل الحفاظ على الدخل الحقيقي لافراد المجتمع وخاصة العاملين بالقطاع الحكومي والقطاع العام وكخطوة أخرى تدريجية من الممكن التفكير في قصر الدعم على سلع دون أخرى من السلع المدعمة حاليا أو قصر الدعم على مجموعة دون أخرى فمن الممكن التفكير في الابقاء على دعم الخبز ولكن لماذا ندعم اللحوم ويمكن أيضا دعم الالبان وخاصة لبن الاطفال ولكن لماذا ندعم الشاي كذلك اذا نظرنا الى قطاعات المجتمع المصري وقسمناه الى قطاعات ثلاثة أساسية قطاع الحرفيين والمهنيين والعاملين بالتجارة وقطاع عمال الزراعة ثم أخيرا قطاع موظفي الحكومة والقطاع العام فاننا نجد أن القطاع الاول قد زاد دخله على نحو يفوق ارتفاع الاسعار والقطاع الثاني قد تحسن دخله الحقيقي أو على الاقل لم ينخفض بزيادات الاسعار ، أما القطاع الثالث فهو الذي لم تزد دخوله بنفس نسبة زيادة الاسعار فلماذا لا نأخذ ذلك مؤشرا بالقول بأن يقتصر الدعم على موظفي الحكومة والقطاع العام دون الاخرين أن هناك بدائل عديدة ولكن من يتخذ القرار لابد من مواجهة شجاعة في اتخاذ مثل هذا القرار ولاشك أن اتخاذ مثل هذا القرار سوف يمكننا من الوصول الى العلاج لهذه القضية الاساسية دون المساس بالمصالح الاساسية للجماهير .

موارد الدولة من الضرائب لاتكفي لتغطية الدعم

ويقول الدكتور عبد المنعم راضي استاذ الاقتصاد بجامعة عين شمس ان الارتفاع المتواصل في مستوى الاسعار العالمية نتيجة ارتفاع اسعار

البترول انعكس بصورة مباشرة على كافة السلع الاستهلاكية دون استثناء وحتى لا يتأثر مستوى معيشة الطبقات الدنيا بهذا الارتفاع المستمر في الاسعار تتمسك الدولة بسياسة الدعم سواء كان ذلك في تحمل فروق السعر للمنتج النهائي أو توفير المواد الخام والقروض الميسرة بسعر مخفض يؤدي لخفض نفقات الانتاج . الا أن سياسة الدعم تلقي عبئا كبيرا على الموازنة العامة وحيث أن موارد الدولة من الضرائب والرسوم لا تكفي لتغطية هذا الدعم فان هذا يجعل الدولة تلجأ للقروض والتمويل من الجهاز المصرفي كذلك نجد من آثار الدعم التدخل المفتعل في أسعار السلع وهذا التدخل يلغي من فاعلية جهاز الثمن كموجه للمنتج والمستهلك فانخفاض الاسعار المفتعل هنا قد يمنع المنتجين من الدخول في انتاج السلع المدعمة حيث الحكومة تصبح منافسا قويا لهم وتمنعهم من تحقيق هامش ربح معقول ويترتب على ذلك عدم توافر الحافز على زيادة الانتاج في هذه السلع المدعمة . ولاشك أن الدعم ليس هو السبيل للحفاظ على الاسعار بما يتناسب مع قدرات المستهلك الشرائية

وانما السبيل الاوحد فى ذلك هو زيادة الانتاج وتحقيق التوازن بين العرض والطلب فما فائدة ان تتحمل الدولة اعباء الدعم المتزايدة عاما بعد عام وفى نفس الوقت لا تتحقق الزيادات المستهدفة فى الانتاج والارتفاع فى المعدلات الانتاجية ولماذا لا توجه اعتمادات الدعم الى مشروعات الاحلال والتجديد واستصلاح الاراضي والتوسعات بهدف زيادة الانتاج ومواجهة الاختناقات السلعية فى السوق وبالتالى يمكن بالفعل تثبيت الاسعار وتوفير السلعة للمستهلك بالسعر الذى فى متناول يده . اننا نحتاج بالفعل الى ان تكون ارقام الدعم فى اضيق الحدود مع تجميدها وثباتها فى الموازنة مع رفع الاجور تدريجيا لتتمشى مع الزيادات المتوقعة فى اسعار السلع التى يرفع عنها الدعم وبالتالى نكون قد واجهنا بأسلوب موضوعى الجزء الذى لا يستهان به من الدعم والذى يصل الى غير مستحقيه هذا بالاضافة الى تحقيق تعديل فى هيكل الاجور حيث انه من غير المعقول مثلا ان يكون مرتب الطبيب فى مجتمعنا ٥٠ جنيها والمدرس ٤٠ جنيها وينتج من ذلك بطبيعة الحال تسرب هذه الخبرات للخارج بينما نحن نحتاج اليها داخل مجتمعنا وعموما فنحن لو استطعنا بالفعل توجيه مخصصات الدعم لتحقيق زيادات ملموسة فى معدلات الانتاج فلسوف نستطيع بذلك مواجهة اية سلبيات تنتج من تخفيض الدعم او الغائه تدريجيا .

مطلوب سياسة متدرجة تزيد أسعار السلع مقابل الغاء الدعم تدريجيا

ويقول مصطفى كامل مراد رئيس حزب الاحرار ان الدعم بصورته الحالية يستنزف موارد الدولة عاما بعد عام وكان نتيجة ذلك أن لجأت الحكومة فى الفترة السابقة الى الاتجاه للتمويل بالعجز ونحن نتساءل ما هو الحجم الذى يصل بالفعل من مقدار هذا الدعم لمستحقيه وكيف نقبل أن يذهب جزء لا يستهان به من الدعم لغير مستحقيه بما يجعله يمثل ضغطا استهلاكيا اضافيا على السلع فى السوق مما يؤدى فى النهاية الى ارتفاعات متواصلة فى الاسعار . لابد أن نصل الى سياسة متدرجة تكفل زيادات فى اسعار السلع والخدمات يقابلها الغاء تدريجى للدعم وهذا يكفل فى حد ذاته ترشيدا للاستهلاك لضمان وصول إعانة الدولة التى تتمثل فى الدعم الى المستهلك فى صورة أجر نقدى وليس عينيا . لكن مثلا أن نرفع سعر السلع والخدمات ما بين ٥ و ١٠ فى المائة طبقا لاهميتها مع زيادة الاجور بنسبة اقتصادية تتمشى مع هذه الزيادات بحيث نلغى الدعم نهائيا خلال عدة سنوات مقبلة

ويمكن بذلك ان نحقق التوازن بين الدخول والاسعار وفى نفس الوقت تضمن وصول اعانة الدولة بالكامل الى مستحقيها فى صورة زيادات نقدية فى دخول محدودى الدخل ولاشك ان الالغاء التدريجى للدعم سوف يؤدى تدريجيا الى القضاء تماما على طبقة الوسطاء التى يصل اليها جزء لا يستهان به من هذا الدعم .

المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢١ / ٥ / ١٩٨١
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

استمرار دعم السلع لتخفيض الأسعار ومواجهة الاختناقات

أعلن الدكتور عبد الرزاق عبد المجيد نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية بان نسبة الاعتماد على الخارج في تمويل مشروعات الخطة قد انخفضت من ٤٠ في المائة في العام الماضي الى ٣٦ في المائة في عام ٨١ —١٩٨٢ .

وقال ان عائد الاستثمارات الموجهة لتمويل مشروعات الخطة قادر تماما على تغطية أقساط وفوائد القروض المستخدمة والمخصصة لهذه المشروعات

وأضاف نائب رئيس الوزراء بأن سياسة حكومة الحزب تستبعد تماما اى اتجاه يقضي برفع الدعم او الغائه على اعتبار أن الدعم ليس المقصود به تخفيض السعر فقط وانما ايضا توفير السلعة للمستهلك ومواجهة الاختناقات في الاسواق .

وكان مجلس الشورى قد عقد جلسته أمس لمناقشة تقرير لجنة الشئون المالية عن الخطة والموازنة العامة للدولة عن عام ٨١ — ١٩٨٢ وأوصى التقرير بضرورة الاحتفاظ بمستوى الاسعار ثابتا قدر الامكان حتى تحقق الزيادات في الاجور زيادات حقيقية في دخول الفئات محدودة الدخل.

الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: الاهـــــرام
التاريخ: ٢ / ١٠ / ١٩٨١

مصـــــــر
وقضـــايا الــدعم

حقيقة هامة اعلنها الدكتور عبـد الرزاق عبد المجيد امام اعضاء الحزب الوطني الديموقراطي وبحضور رئيس الجمهورية ورئيس الحزب في اليـوم الاول لاجتماعات المؤتمر السـنوى الثاني للحزب وهى انه لامساس بالدعم الذى يبلغ ١٥٦٣ مليون جنيه وزاد في ميزانية العام الحالي ليصل الى الفى مليـون جنيـه ، ولم تـكن هـذه الحقيقة لتطرح فى الحزب وحده بـل لقد قصد الدكتور عبد المجيد ان يكون هذا الالتزام فى حديث عام للشعب، يؤكد فيه التزام الحكومة بهذه القضية الاساسية حتى فى مواجهة مفاوضات شاقة ودائمة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ولم يكن هذا الاعلان تعبيرا عـن راى من اعلنه بل كان نتيجـــة لاجتماعات مكثفة فى القطاع الاقتصادى وعلى مستوى حكومة الرئيس السادات مجتمعة عند بحث ميزانية الدولة للعام المـالى الحالى ، فلا أحـد ينكر ان الطبقات الكادحة من المجتمع مازالت تعانى من ارتفاع فى الاسعار يـكاد ياكل اى زيادة تحصل عليها فى الاجور لذا فقد كان لزاما على الحكومة ان تمد مظلة الدعم لتغطى هذه الطبقات لكى تسمح لهـا بالعيش حياة كريمة فى ظل الظروف العالمية لارتفاع اسعـار الخامات والسلع الوسيطة ، فالدعم الذى يغطى رغيف العيش والكسـاء الشعبى ووسائل النقل العام وعديدا من المواد الغذائية الضرورية لايمكن ان نتصور ان يلغى أو يخفض فى ظـل الظروف الحاضرة .

■ واليوم يختتم مجلس محافظى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى اجتماعاته فى واشنطن ويحضره وفـد كبير برئاسة الدكتور سليمان نـــور الدين وزير الدولة للاقتصاد حيث تتقرر فى هذه الاجتماعات سياسة الائتمـان وشروط اقراض الدول الاعضاء بصفة عامة ،كما تجرى مباحثات بين وفود الدول وخبراء البنك لبحث التقـدم فى المشروعات الممولة منه وحل المشكلات التى تواجه التمويل سواء كانت مـن البنك أو الدول المقترضة .

وطبيعى ان يبحث وفد مصر ـ شانه كشأن بقية الوفود ــ قروض البنـك لمصر ومتابعة تنفيذها ، كما سيبحث امكانيات الاتفاق على قروض جديدة لقطاع السكك الحديدية وتطويرهـــا وقطاع التليفونات والمعروف ان البنــك

الدولي قد قرر ضرورة ان تحقق المشروعات الممولة منه عائدا اقتصاديا يضمن به سداد القرض الممنوح للدول النامية . وليس خافيا على احد ان مرفق السكك الحديدية فى مصر لايحقق عائدا لان الدولة تدعم هذا المرفق حتى لاترهق محدودي الدخل من مستخدميه وتحقيقا لسياستها المعلنة التى اكدها نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية صباح الاثنين الماضي فى اجتماعات الحزب ، ولكن لابد لنا من ان نضع الامور فى مكانها الحقيقي فالمواصلات عموما والسكك الحديدية خصوصا يركبها الكادحون من شعب مصر كاغلبية مستفيدة ، كما ان الميسورين ايضا يستخدمون هذا المرفق وهناك حقيقة لايمكن نكرانها وهي ان رفع الدعم او التفكير فيه عن هذه الطبقات فى مجال المواصلات ومنها السكك الحديدية ليس منطقيا وغير مقبول ، ولكن ليس من العدل ان يمتد هذا الدعم للقادرين ،فاسعار السفر بالسكك الحديدية للدرجة الاولى والثانية الممتازة تقل بكثير من سعر التكلفة وان اى تحريك للسعر ليصل لمستوى التكلفة وزيادة لن يضر الطبقات الكادحة ولن يمسها بل على العكس يمكن ان تتحقق حصيلة لهذه الزيادة ربما يمكن عن طريقها تحسين الخدمة فى المرافق ككل تعود بالتالى على محدودى الدخل ، فلا احد يقبل ان يرتبط شمال مصر وجنوبها بخط حديدى مفرد لذا فلابد من اعادة النظر فى اسعار تذاكر القطارات بحيث لا يتاثر محدودو الدخل من هذه الزيادة

■ نقطة اخرى لابد وان نقف امامها قليلا وهى اسعار خدمة التليفونات فى مصر ، فقد كان منطقيا الا تحدث اى زيادة لاسعار الخدمة عندما كانت اغلب السنترالات متهالكة والخدمة فيها رديئة والان وقد تحسنت خدمة اغلب سنترالات العاصمة مثلا لذا فانه من المطلوب ان نعيد النظر فى اسعار هذه الخدمة بما يمكن ان يحتفظ للسنترالات الجديدة بسهولة تسمح بصيانة دورية لهذه السنترالات ولضمان استمرار الخدمة الجيدة .

عبد المنعم عثمان